جـــــامعة قـــــاصدي مربـــــاح – ورقـــــلة

كليـــــة الحقـــــوق و العلـــــوم السيـــــاسية

قســـــــم العلـــــــوم الســـــياسة

تخـــصص علاقـــات دوليـــة L.M.D

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية

بعنوان :

# التحولات الديمقراطية الجديدة في الوطن العربي
# -دراسة حالة تونس و مصر-

من إعداد الطالبتان:

- أمال بوعافية
- بصبرينة قسمي

تحت إشراف الأستاذ:

- عبد الكريم باسماعيل

السنة الجامعية 2013/2012

# شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه الحمد

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ "عبد الكريم بإسماعيل "

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة و كان لنا خير عون و معين فجزاه الله عنا كل خير و له منا كل التقدير والاحترام

كذلك نخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-

خاصة أساتذة قسم العلوم السياسية

و الى كل عمال الجامعة من إدارة و موظفين و عمال المكتبة

# الإهداء

## قسمي صبرينة

إلى التي حملتني وهنا على وهن، و قاست و تألمت لألمي، إلى من رعتني

بعطفها وحنانها و سمعت طرب الليل من أجلي، إلى أول كلمة نطقت بها شفتاي

" أمي الحبيبة "

إلى الذي عمل و كد و جد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح

الذي لا يبخل إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي

" والدي العزيز "

الى رفيقي دربي و من تطلعا لنجاحي بنظرات الأمل ،

و من بهما أكبر وعليهما أعتمد ، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

" أختي فوزية و أخي محمد "

الى كل من علمني و لو حرف منذ سن الخامسة

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهداءها و تقديمها لكم

# الإهداء

## بوعافية أمال

قال لقمان لأبنه وهو يعضه :

" إن الدنيا بحر عريض قد هلك فيها الأولين والآخرين فإن استطعت فاجعل سفينتك تقوى الله وتوكل على الله وزادك العمل الصالح فإن نجوت فبرحمته الله وإن هلكت فبذنوبها "

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحابته التابعين ومن بعدهم بإحسان إلى يوم الدين وبفضل الله تعالى وبفضل الله من بعدهم والإحسان إلى يوم الدين وبفضل الله تعالى الذي يسر لنا دربنا ونسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في مذكرتنا وأن تكون منفعة إن شاء الله لغيرنا .

أهدي ثمرة عملنا إلى الوالدين الكرمين وإلى أخواتي كل واحد باسمه وجميع الأقارب والأصدقاء وإلى الأستاذ المؤطر عبد الكريم باسماعيل وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وشكرا .

# مقدمة

## مقدمـــــــــــة:

يعد موضوع التحول الديمقراطي من الموضوعات الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمفكرين والسياسيين منذ الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، وكانوا يسعون إلى معرفة طبيعة هذا التحول وعوامل حدوثه ومستقبله فهو يتميز بالاتساع والشمولية، وتختلف كل بلد عن أخرى في عملية التحول الديمقراطي من خلال الأسباب والمراحل وغيرها. وقد شهدت المنطقة العربية مؤخرا موجة من الثورات الشعبية التي تسعى إلى عملية التحول الديمقراطي عرفت بـ"الربيع العربي" و قد اختلف المحللون السياسيون في تحديد الدوافع الرئيسة لهذه الموجة من التغييرات فقد بدأت بتونس ثم مصر ثم اليمن و ليبيا وصولا إلى سوريا، بالإضافة إلى المسيرات والمظاهرات في دول عربية عديدة مطالبة بتغيرات سياسية جريئة لم تشهدها المنطقة من قبل، ولعل ما لم يختلف عليه المحللون السياسيون هو أهميتها و مدى تأثيرها على كل المنطقة العربية وحتى الغربية.

ولعل أهم أمثلة عن عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية الحديثة نجد التجربة التونسية و التجربة المصرية لكونها إلى حد ما تجارب خرجت من مرحلة الثورة والفوضى إلى مرحلة تعيين رئيس جديد وكل ما بينهما من خطوات سنحاول تسليط الضوء عليها في هذه المذكرة، إلى جانب محاولة تحديد العوامل المؤدية إلى التحول الديمقراطي والنمط الذي سار عليه.

**أسباب اختيار الموضوع :**

نظرا لأهمية الموضوع ورغبة في البحث عن معلومات وحقائق عن هذا الموضوع كما أن الموضوع من المواضيع الجديدة المعاصرة، والفضول العلمي والرغبة في معرفة توقعات ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأحداث الجديدة والثورات التي تحصل في البلدان العربية خاصة مصر، تونس، سوريا.

**أهمية الموضوع :**

اكتساب معلومات جديدة وتتبع أحداث التحولات الديمقراطية في الوطن العربي. دراسة مستقبلية للموضوع والتوصل إلى نتائج وإستخلاصات دقيقة ومفصلة حول موضوع الدراسة تساعدنا في التواصل إلى تعميمات أدق ومعرفة مستقبل الظاهرة، ومحاولة تغيير علمي للتحول كظاهرة هامة في الساحة العالمية من خلال التعرف عليه و معرفة عناصره.

**أهداف الموضوع :**

معرفة أحداث ووقائع التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومعرفة مستقبل هذه التحولات كما يجب مقارنة الجانب النظري بالتطبيقي وأيضا إثراء المكتبة بمذكرة جديدة تعالج موضوع معاصر.

**إشكالية الموضوع**:

فيما تتمثل طبيعة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي؟ وما مستقبلها ؟

**فرضيات الموضوع**

- كلما كانت الانتخابات غير نزيهة كلما حدث تحول ديمقراطي.
- كلما انتشر الفساد السياسي كلما كان هناك تحول ديمقراطي.
- تزايد التعليم والثقافة يؤدي إلى المطالبة بالحقوق وبتالي حدوث تحول ديمقراطي
- تأثر الدول العربية بتحولات الديمقراطية الغربية يؤدي التحول الديمقراطي

**مناهج الموضوع :**استخدمنا في دراستنا على المناهج التالية :

المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمدنا فيه على وصف التحول الديمقراطي بصفة عامة (المراحل العوامل العوائق ...لخ) وكذلك تحليل هذه المضامين وإسقاطها على بعض الدول والدراسة مستقبل هذه التحولات، كما استخدمنا المنهج المقارن وذلك مقارنة التحول الديمقراطي في تونس بالتحول الديمقراطي في مصر، واستخدمنا أيضا منهج تحليل

المضمون، ومنهج دراسة حالة حيث قمنا بدراسة التحولات الديمقراطية في كل من مصر وتونس وسوريا.

**الدراسات السابقة:**

باسل خضر (التحول الديمقراطي في مصر) جامعة الأزهر - غزة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم العلوم السياسية دراسات عليا، 2012. من أهم الإشكاليات التي تناولتها الدراسة: ما هي التعديلات الدستورية و اللجنة التأسيسية لإعداد الدستور الذي حدث بعد الثورة ؟ وما هو مستقبل التحول الديمقراطي في مصر؟

ومن أهم نتائجها: يوجد دور كبير للمجلس العسكري في إنجاح عملية التحول الديمقراطي بتخليه عن النظام كذلك يرى صاحب الدراسة أفرزت الانتخابات البرلمانية أغلبية إسلامية دون تحول الوضع إلى أي أزمة مما كان يتوقعها السياسيون وبالنسبة لمستقبل التحول الديمقراطي في مصر فإن صاحب الدراسة متفائل حيث يجد أن حالة الانفتاح على الحياة السياسية الجديدة في مصر في تحسن تدريجي.

**صعوبات الموضوع:**

لقد واجهتنا صعوبات في هذا الموضوع تتمثل فيما في قلة المراجع خاصة الفصل الثالث نظرا لحداثة الموضوع وتشعب الموضوع وتفرعه وأيضا قلة المراجع في دراسة حالة خاصة سوريا نظرا لتعثر التحول الديمقراطي فيها.

**شرح المصطلحات:**

**التحول :** التحول لغة يشير إلى المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكتن معينة أو مكان معين إلى حال من أو مرحلة أو مكان أو آخر ، فيقال حول الشئ أي غيره من حال إلى حال، ويقال تحول أي انتقل من موضع أو حال إلى حال آخر.

**التقدم:** يشير هذا إلى حركة تتجه وجهة مرغوبا فيها وفكرة التقدم في ميدان السياسة تتضمن بعض القيم النوعية فإذا كان لنا أن نحكم على درجة تقدم المجتمع فلا يجب تحديد الفترة التاريخية لقياسها بل يتعين أن نلتفت إلى طبيعة ومستوى القيم التي يأخذ بها هذا

المجتمع، وقد نظر بعض المفكرين إلى التقدم على أنه يشير إلى حركة نحو المنطق والعدالة وتأكيد المساواة بوصفها جوهر العدالة .

**التطور السياسي والتطوير السياسي:** التطور السياسي هو انتقال من حالة سياسية معينة إلى حالة أخرى ولي وليس بالضرورة انتقال إلى الأفضل بل قد يكون إلى الأسوأ، أما التطوير السياسي فيدور حول الجهد المنظم من أجل زيادة قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى السياسية في نطاقه باستمرار، وكذلك زيادة القدرة على إعادة بناء مؤسساته وإطاره الدستوري والقانوني بما يتوافق والمستجدات .

**الإصلاح السياسي:** هو إعادة تشكيل النظام السياسي بما يتوافق والمستجدات، إلا أن معناه الاصطلاحي يتمثل في القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام ونابعة من النظام السياسي،لإعادة بناء وتشكيل النظام بحيث يكون قادر على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، ومن ثم فيمكن القول بأن الإصلاح السياسي يمثل إحدى استراتجيات التطوير والتغير والتحول .

**التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:** يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ،حيث يعتقد ون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإنفاق.

**الليبرالية:**تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية.أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية،على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

**التحول الديمقراطي**: هو عملية استئصال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية قائمة على أساس الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة ويعترف بوجود معارضة ويضمن حرية الرأي والتعبير وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغيير دوري للحكومات ومراقبتها والسماح للعمل الحزبي .

**الديمقراطية**: تعد مذهبا فلسفيا، وأسلوبا لنظام حكم في نفس الوقت. وكلمة ديمقراطية هي في الأصل لفظ لاتيني مركب، مأخوذ عن اللغة اليونانية Democratiaوهي مركبة من كلمتين وهما Demos«:وتعني الشعب، و "Kratosوتعني السلطة أو الحكم، بذلك يصبح معناها "حكم الشعب نفسه بنفسه، ومشاركة أفراد الشعب كافة في الحكم."

وتعرف أيضا على أنها "أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل، تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها: احترام إرادة الأكثرية،وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسة في إدارة الشؤون العامة.

كما لنا أن نقول أيضا أن الديمقراطية هي"تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة، حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة."

# الفصل الأول

# مفهوم التحول الديمقراطي

**المبحث الأول: تعريف وعوامل التحول الديمقراطي**

**المبحث الثاني: مراحل التحول الديمقراطي**

**المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي**

مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطية الذي اجتاح العالم منذ منتصف الثمانينات، كانت قضية التحول الديمقراطي واحدة من القضايا الكبرى المؤثرة والمحركة لمعظم التحولات والتغيرات المتلاحقة التي شهدها العالم مؤخراً، حيث احتلت هذه القضية أولوية الاهتمام في النظم السياسية العالمية، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على تعريف مفهوم التحول الديمقراطي وذلك في اتجاهين رئيسيين هما: الاتجاه الاسمي (النظري)، والاتجاه الإجرائي (العملي)، ويقصد بالتعريف الاسمي تعريف المفهوم باستخدام مفاهيم أخرى، بما يؤدي إلى توضيحه وتمييزه عن غيره من المفاهيم وذلك من خلال إبراز الخصائص المميزة للمفهوم محل التعريف. وينظر هذا الاتجاه إلى التحول الديمقراطي على انه عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على إيجاد نظام سياسي اجتماعي يقيّم العلاقة بين أفراده والدولة، وفق مبدأ المساواة ، كما أن له عدة عوامل وأسباب تختلف من بلد إلى أخرى كما تختلف مراحل هذا التحول والأنماط كذلك.

## المبحث الأول: تعريف وعوامل التحول الديمقراطي:

### أولا: تعريف التحول الديمقراطي

يشير لفظ التحول لغة إلى التغيير أو النقل ، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال، إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره وتحول فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى توحي الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه كان الرسول صلى الله عله وسلم يتحولنا بالموعظة .

وكلمة **التحول** تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة "Transition " وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.[1]

وتعتبر **عملية التحول** بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

وتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أوعوده شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضوية .

أما **التحول إلى الديمقراطية** Democratization فيعرفها "شمتر " بأنها : عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر .

---

[1] بلقيس أحمد منصور ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي .** (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004 )، ص 29 .

ويعرفها "روسو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع .

تعدد الآراء بصدد مفهوم التحول الديمقراطي والنهج الذي يمكن إتباعه لتعريفه، فصمويل هينتجتون يرى أن أول خطوة لتناول موضوع التحول الديمقراطي هي إيضاح معنى الديمقراطية والتحول إليها ويذكر أن أهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها جوزيف شومبيتر في دراسته الرائدة الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية حيث قام بتحديد أوجه الضعف في النظرية الكلاسيكية للديمقراطية وقدم نظرية جديدة في هذا الشأن توصل من خلالها إلى النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى أن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية والتي يكتسب من خلالها الأفراد الحق في المشاركة في اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات، وبإتباع النهج الذي رسمه شومبيتر يصل هينتجتون إلى أن تحديد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي يتم من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته.

ويرى أنه بهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بعدين هما التنافس والمشاركة مشيرا إلى أن روبرت دال كان يرى أنهما حيويان للديمقراطية والحكم الجماعي ،كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية كحرية الكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والتي ينبغي توافرها للنقاش السياسي وإدارة الحملات الانتخابية. [1]

وفقا لما قال **أدونيل وشمبيتر** فإن مفهوم **الانتقال** يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم ، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من

[1] بلقيس أحمد منصور ، (**نفس المرجع** )، ص 30 .

أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، مثل ما حدث في باكستان 1977، عندما أعلن ضياء الحق فترة انتقال مدتها ستة أشهر ومع ذلك استمر في الحكم 11 سنة وفي مصر الناصرية، حيث أعلن جمال عبد الناصر فترة انتقال مدتها عامان لكن حكمه استمر 18 سنة منذ ذلك الإعلان، ومثل مصر وباكستان دول كثيرة عرفت الانتقال لكنها لم تعرف الديمقراطية .[1]

ويعرف د/**حسين أبو طالب التحول الديمقراطي** أنه مرحلة انتقالية مؤقتة تموج فيها الظاهر ونقائضها وتبرز فيها الطموحات والمطالب المختلفة والمتصارعة فكريا وفلسفيا ومصلحاي .

أما **الممارسة الديمقراطية** فهي التطبيق العملي لديمقراطية كقيمة عالمية فالعبرة كما يقول إسماعيل صبري عبد الله، " بالممارسة وليس بنصوص الدستورية " فالممارسة الديمقراطية تحكمه ضوابط رسمية ومؤسسات وآليات تهدف إلى ممارستها في الواقع.

ويرى **هانتغتون** أن **التحول الديمقراطي** عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام الغير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد من خلال نفس الفترة الزمنية .

**التحول الديمقراطي**: هو عملية استئصال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية قائمة على أساس الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة ويعترف بوجود معارضة ويضمن حرية الرأي والتعبير وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغيير دوري للحكومات ومراقبتها والسماح للعمل الحزبي .

**التحول الديمقراطي** " تراجع نظام الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية

[1] محمد أحمد نايف العكش ، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي** ، (عمان : دار ومكتبة الحامد لنشر والتوزيع ، 2010 )، ص 53 .

المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور "

ويعرفه **فليب شميتر** " أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشتملهم من قبل إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي "

أما **صامويل هانتنغتون** فيعرفه بأنه : " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها لديمقراطية ... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح "

ويعرفه تشارلز أندريان بأنه:"التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم".

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام. **الديمقراطية** هي عملية يحكم الشعب بها نفسه بنفسه إما مباشرة من قبل الشعب نفسه دون وسيط أو من خلال انتخاب نواب يمثلون الشعب وأما تكون مزيجا لها تبين الطرقتين بواسطة النواب[1]

**الديمقراطية**: تعد مذهبا فلسفيا، وأسلوبا لنظام حكم في نفس الوقت. وكلمة ديمقراطية هي في الأصل لفظ لاتيني مركب، مأخوذ عن اللغة اليونانية Democratiaوهي مركبة من كلمتين وهما Demos"":وتعني الشعب، و "Kratos"

[1] بوحنية قوي وآخرون ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي** ، (عمان : دار الراية لنشر والتوزيع ، 2011 )، ص 212، 213 .

وتعني السلطة أو الحكم، بذلك يصبح معناها "حكم الشعب نفسه بنفسه، ومشاركة أفراد الشعب كافة في الحكم."

وتعرف أيضا على أنها "أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل،تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها: احترام إرادة الأكثرية،وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسة في إدارة الشؤون العامة.

كما لنا أن نقول أيضا أن الديمقراطية هي"تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة، حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة."

وهي تجسيد عملي لصورة من صور الوعي البشري، تحمل في داخلها قيم إنسانية عليا هي: الحرية، العدالة، والمساواة.

## ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي:

نلاحظ أن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسببية بين العوامل الداخلية والعوامل خارجية وقد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي.

**العوامل الداخلية:**

**(أ) التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية :**

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ قرار التحول لديمقراطي وكذالك نجاح أو فشل التحول ،حيث تحتاج عملية التحول ،حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[1]

ويؤكد كل من (دياموند، ولينز، ومارتن ليسب) على الدور الحاسم لقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، وهذا بإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم، يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل .

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

[1] بلقيس أحمد منصور ،( **مرجع سابق** )، ص 34

1- تردي الشرعية السياسية لنظام

2- إدراك القيادة بأن تكاليف بلقائها في السلطة مرتفعة للغاية، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة .

3- كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده، ولم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

4- اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم ، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطر عليها من قبل قادة التحالف الغربي.

5- في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم وقد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي .

**(ب) انهيار شرعية النظام السلطوي:**

لاشك أن أخد العوامل المسئولة عن انهيار انظم السلطوية هو استفاء هذه النظم للغرض الذي أنشئت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة " أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي عنف سياسيي "أو على العكس، قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه .[1]

كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي، وينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بنسبة لنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية .

[1] بلقيس أحمد منصور ،( **مرجع سابق** )، ص 36 .

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعهم منهم منتخبوهم، بينما في ظل نظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فلفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام و النظام .

كما تدني أسعار مواد الخام مثل أسعار الفوسفات لدول مثل الأردن و المغرب، إضافة إلى تأثيرات المناخ وعدم سقوط الأمطار في الدول التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، وانتشار الفساد الإداري كل هذه العوامل دفعت الأنظمة العربية لتبني سياسات التصحيح الاقتصادي.

**(ج) الأزمة الاقتصادية:**

فتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه كير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عامل مهما في اهتزاز شرعية نظامها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الإضطربات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد .

وقد ساهم انخفاض أسعار البترول في بعض الأزمات الاقتصادية للدول العربية، سواء للدول البترولية أوغير البترولية التي كانت تستفيد من المساعدات والمنح وعائدات العمال من الدول البترولية أو القروض المالية .

**(د) تزايد قوة المجتمع المدني :**

وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية ، فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والصنيع والتحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعا عل خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، فالعديد من الأنظمة كما أشار "دي توكفيل" هي

حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات ولاتصالات، فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تآكل قدرة الحكام السلطويين على مجتمعاتهم.[1]

وعلى المستوى الفردي، قد تزايد التعليم والثقافة وزودت عامة الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات والحوافر لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية فالتوسع في التعليم وتطوير برامجه وانتشار الصحافة والإعلام السمعي والبصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي رفع معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث، وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية .[2]

**العوامل الخارجية:**

**أ) دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية :**

يمكن الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الأخرى سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب .

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القوي الأمريكي السابق" أنديك " في معرض حديثة متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة السياسية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم .

- ضغوط الدول والمنضمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية.

---

[1] بلقيس أحمد منصور ،( **مرجع سابق** )، ص 39

[2] محمد سعد أبو عامود، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، ( القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2010 )، ص 112.

- تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي .

**ب) النظام الدولي بعد الحرب الباردة :**

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم والشمولية في أوروبا والاتحاد السوفيتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية اللبرالية على النمط الغربي

وهذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي.

**ج) المنضمات الدولية:**

يمكن أن تلعب دورا في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي لقد أصبحت الديمقراطية قضية دولية، وهناك العديد من المنضمات الدولية والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي وحلف الناتو وأي محاولة من جانب الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية لكي تتجاوز عن الديمقراطية سوف يحول ذلك بينها وبين الحصول على المعوقات [1]

**ج) العدوى والانتشار:**

يقصد بأثر العدوى والتقليد، أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على أحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، ولعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت، ولقد ظهر اثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية في عام1990 في بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا وأيضا يلعب التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دورا في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى.

[1] شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، ( عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية، 2003، ) ص 36.

## المبحث الثاني: مراحل التحول الديمقراطي

يشير معظم الباحثين إلى أن عملية التحول الديمقراطي تمر بعدة مراحل فالبعض يرى أن هذه العملية تتم عبر ثلاث مراحل الأولى تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله مسيطرا سيطرة تامة على السلطة.

و تشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي ، وإنها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبنيان الاجتماعي والمؤسسات السياسية يتوقف مؤقتا، ويضطر الممثلون في الغالب الاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف .[1]

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين و التفسير العملي الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية ومن جانب النخبة وإقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فأن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعلم الديمقراطية .

المرحلة الثالثة هي مرحلة استقرار الديمقراطية وتجذر مؤسساتها في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسية بما يؤدي إلى رفض كل بلد الديمقراطية ولا يستطيع أن يتصور إمكانية وجود أي نظام آخر.

[1] محمد سعد أبو عامود ،( **مرجع سابق)** ، ص 42 .

ويشير أحد الباحثين العرب إلى أنه يمكن تقسيم مراحل التحول إلى أربعة مراحل رغم تداخلها واقعيا وهي:

**أ) مرحلة انهيار النظام السلطوي ( المرحلة التحضيرية ) :**

وخلال هذه المرحلة يعرف المجتمع عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية، وتحدث تلك الصراعات بين المتشددين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي وبين المعتدلين الذين يدركون أهمية إدخال إصلاحات على النظام السياسي لمواجهة الضغوط التي تهدد شرعية النظام السياسي السلطوي، ومن ثم يفقد تماسكه وتبدأ عملية التحول .

**ب) مرحلة إقامة النظام الديمقراطي:**

وهذه المرحلة تتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين، ويلتزم المحكومين بقواعد اللعبة السياسية، بحيث يكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية، وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية.

**ج) مرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من جانب الفاعلين السياسيين الرئيسين:** والأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أخرى بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة.[1]

**د) مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد:**

وتتضمن هذه المرحلة عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، الأولى تعني أن يكون العمال والشباب وأعضاء جماعات المصالح والأحزاب وغيرهم فاعلين لهم حقوق وواجبات متساوية ذلك أن التحرك نحو

[1] محمد سعد أبو عامود ، **(مرجع سابق )**، ص 46 .

الديمقراطية عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقا على هدى مبادئ أخرى أو توسيعها لتضم أشخاصا لم يكونوا متمتعين بالمواطنة من قبل، أو تمديدها لتشمل قضايا ومؤسسات لم تكن موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة أما الثانية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسيات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة .

## المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:

### 1) التحول من الأعلى :

ويتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام السلطوي أنفسهم وهم دورا حاسما في إجراء هذا التحول.من خلال إنهاء نظامهم غير ديمقراطي وتحويله إلى نظام ديمقراطي آخر ويمكن التمييز بين نوعين من القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي ومن ثم يمكن تمييز بين مسارين فرعيين الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.والثانية يتضمن مبادرة من جانب القيادة العسكرية الحاكمة.

فالقادة العسكريون عادة ما يضعون شروطا لهذا التحول ومنها احترام دور المؤسسة العسكرية ومسؤوليتها عن حماية الأمن القومي للبلاد وسيطرتها على صناعات الأسلحة وقد عرفت كثير من الدول العالم تحولا ديمقراطيا من الأعلى كزامبيا ،التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية سنة 1991.واليونان 1973 والبرتغال1974 الذي جاءت المبادرة فيها لإنهاء النظام السلطوي من القيادة العسكرية حيث لعبت المؤسسة العسكرية دورا في إحداث التحول

ويرتبط هذا المسار بوجود قادة إصلاحيين يميلون إلى إحداث تغيير يؤدي إلى إنهاء النظام السلطوي وفتح الباب أمام تحول ديمقراطي حقيقي .لكن هذا الأمر لا يمكن تعميمه على كل حالات التحول من الأعلى فثمة نماذج للتحول من أعلى بادر بها النظام السلطوي تحت وطأة الضغوط الشعبية المتزايدة التي تطالب بإحداث تغيير في اتجاه الديمقراطية.وبالتالي فان هذا المسار يتم بعدة سمات:[1]

**1-** إن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولتهم ومبادرتهم إذا أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع

[1] بلقيس أحمد منصور ، **(مرجع سابق)** ، ص 50 .

**2-** يمكن القادة السلطويين صياغة قواعد رسمية للعبة السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد فيما ينتج ديمقراطية مقيدة نظرا لاستمرار بعض القادة السابقين في هيكل السلطة بما يمكنهم من استمرار مقاومة الإصلاحات الديمقراطية[1]

**3-** قد يلجأ النظام تحت تأثير الضغوط المجتمعة إلى الدخول في عمليات تفاوضية للشروع في عملية التحول الديمقراطي وضمان بعض القوى السلطوية مع إقرار نظام ديمقراطي جديد

**2) التحول الديمقراطي من خلال التفاوض :**

يحدث هذا التحول عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى دخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال اختفاء النظام السياسي أو اختفاء إيديولوجية والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة أما العوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا ،مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل ،ولنجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض يجب أن يكون ميثاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل ويصبح هذا الميثاق سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف ،فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله ويشمل على عدة مكونات ،فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ،وهناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا للقواعد الحكم الجديد ،وإقامة اتفاق

[1] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**، (القاهرة: دار الكتاب، 2010) ص 67.

بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال و الاتحادات التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع ،ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق والإطار الديمقراطي المرغوب

**3) التحول من خلال الشعب :**

ويعني قيام جماعات المعارضة بأخذ زمام المبادرة في التحول نحو الديمقراطية إذ تسقط الأنظمة السلطوية أو يتم الإطاحة بها أو قد يحدث التحول نتيجة وفاة الديكتاتور ومبادرة خلفه بعملية تحول ديمقراطي من أعلى، وبخلاف الآلية السابقة فإن التحول الديمقراطي وفقا لهذا المسار يأتي من خلال تزايد أعمال العنف والشغب والاجتماع والاضطرابات العامة غير المنظمة من قبل التنظيمات الشعبية المختلفة، وحينها يرضخ قادة النظام للمطالب الجماهيرية من أجل احتواء الأزمة.

ويذكر جي هيرميت أن فرصة النجاح قد تكون كبيرة عندما يحدث التحول من خلال تحالف صريح أو ضمن بين مجموعتين سياسيتين متنافستين وبالتحديد بين دعاة الإصلاح الذين كانوا يؤيدون الحكم المطلق من قبل، والديمقراطيين الواقعيين من المعسكر المضاد، والخيرون بنظره هم الحقيقيون للديمقراطية ذلك لأنهم يعرفون أن سياسية الانتقام والإصلاحات المتعجلة تدفع المعارضين للنظام الجديد إلى طريق مسدود وتجعلهم يتحدون ضد الديمقراطية.[1]

ويشير إلى أن التحول عن طريق المفوضات يقدم حلا لإبعاد المتطرفين من كلا المعسكرين، كما أن التحول الذي يشمل تحالف كل من الاتجاهات السياسية المتفاوتة يقدم ميزة إضافية لأولئك الذين يخيفهم التحول الديمقراطي هي الضمانات الرسمية لاحترام مصالحهم ويذكر أن التحول من أعلى له فرصة نجاح متغيرة ولكنها ممكنة و أن القيادة المشتركة للديمقراطية تقدم نوعا آخر من آليات أو أنماط التحول الديمقراطي الذي يحكمه تحالف يسمح للمعتدلين من أحزاب متنافسة بأن يكون لهم يد في الحكم لفترة، بهدف تجنب النتائج المخيفة لانهيار سلطة الدولة .

[1] بوحنية قوي وآخرون ، (**مرجع سابق**) ، ص 243 .

# الفصل الثاني

# التحول الديمقراطي في تونس ومصر

## المبحث الأول: التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي في تونس

## المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في مصر

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في مصر

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في مصر

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي في مصر

عرفت المنطقة العربية حركات احتجاجية ضخمة خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 بلغت اغلب أنحاء الوطن العربي، انطلقت في كُلٍّ من تونس ثم مصر ثم اليمن وتلتها ليبيا، أسفرت هذه الحركات عن مغادرة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وتنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك ثم الثورة الليبية بمقتل الرئيس معمر القذافي وإسقاط نظامه فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي من الحكم. بالإضافة إلى بعض المسيرات السلمية المطالبة بتغيير الأحوال المعيشية والسياسية في كل من المغرب والأردن والجزائر وغيرها، وكانت نتائجها بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية أما أعنفها فهي في سوريا التي لا تزال المعارك فيها مستمرة حتى هذه اللحظة. ويعتبر التحول الديمقراطي في مصر وتونس من أهم التحولات الديمقراطية الحديثة في الوطن العربي حيث أنها أولى المحاولات العربية والتي تميزت بوضوح معالمها مقارنة بالدول العربية الأخرى.

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر عن طريق دراسة العوامل التي أدت إلى هذا التحول والمراحل التي مر بها وأنماطه.

## المبحث الأول: التحول الديمقراطي في تونس:

يوجد العديد من العوامل المهمة التي يجب التركيز في عملية التحول الديمقراطي، منها طبيعة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام السابق. وكذلك ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية، لأن الوحدة الوطنية هي المحرك الرئيسي لإقامة ديمقراطية بناءة.

كذلك ضرورة إعمال الدستور والقانون، وإيجاد مؤسسات انتخابية تعددية، ومؤسسات أمن قومي، ومجتمع مدني فعال، وقضاء مستقل، وإعلام حر، واقتصاد قوى، وإن تفاوتت نسبة وجودها من بلد لآخر في الأنظمة السابقة لعملية الانتقال الديمقراطي.و تعتبر عملية التحول الديمقراطي في تونس من أهم الأمثلة الحديثة في العالم من حيث العوامل التي أدت لعملية التحول وكذلك مراحله و أنماطه .

### المطلب الأول :عوامل التحول الديمقراطي في تونس :

أ- **العوامل الداخلية**:

1) الافتقار لقيادة توازي تطلعات الشعب التونسي: أن اكبر أزمة يعاني منها العالم العربي هي أزمة الافتقاد للقيادة المنسجمة مع تطلعات وطموحات الشعوب العربية في سياستها الداخلية والخارجية.

2) تفاقم المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافئ الفرص بين أفراد الشعب الواحد والى وضع الرجل الغير المناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفأ منه كما أدت الرشوة إلى فساد اقتصادي كبير جعله يتميز بعدم الشفافية و أفقد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن، القضاء والإدارة. ولقد كان نظام بن علي يتحكم في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى جانب الإعلام.[1]

[1] مالك خلف البزيرات و احمد عبد الوهاب الحتاتنة ، **الثورة التونسية** . (الكرك : التشور للفكر الحر ، الطبعة الأولى ، 2011 ) ، ص 13.

3) القمع و التعتيم الإعلامي: تمثل ذلك في:

- التعذيب الممنهج لسجناء الرأي و خصوصا أصحاب الاتجاه الإسلامي.
- ترهيب وتهديد الحقوقيين والتضييق على أنشطتهم.
- مراقبة و تصفية المعلومات عبر وزارة الاتصال واستعمال خطابات ذات لغة خشبية.
- الإشهار والتسويق لسياسة الدولة في الداخل والخارج عبر الجهات الإعلامية المشكوك في مصداقيتها.

4) تدني المستوى التعليمي: كان النظام التعليمي من أكثر الأنظمة استهدافا، طوعته الحكومة السابقة لتجفيف المنابع وذلك بالتسويق إلى الهوية العالمية حيث كل الديانات والثقافات مبجلة على حساب الهوية والثقافة العربية الإسلامية.

من نتائج هذه السياسة زوال الحس الديني والأخلاقي وغيابه عند الكثير من الناس مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي والانسياق إلى المخدرات مثلا.

أما قرار حق التلميذ في النجاح فقد أدى إلى تدني المستوى العلمي فالمتحصل على الشهادة العلمية لا يتم تشغيله بسهولة بسبب ضحالة المستوى العلمي وقلة مناصب الشغل نظرا لانفصال التعليم عن متطلبات سوق الشغل.

5) تفشي الفساد المالي: اقترن القمع والاستبداد السياسي للنظام طيلة حكم بن علي، بالفساد المالي واستغلال النفوذ واستيلاء أفراد عائلته على خيرات البلاد وسيطرتهم على كل شرايين الاقتصاد. وقد تحدثت تقارير عديدة (كما ثبت بعد 14 جانفي)، إن هؤلاء كانوا بالفعل مافيا اقتصادية وسياسية بأتم معنى الكلمة، فقد راكموا ثروات طائلة عن طريق الابتزاز والاستيلاء والاحتكار والمضاربة.[1]

[1] بشير الحامدي ، **الحقّ في السّلطة والثّروة والدّيمقراطيّة قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة** . ( تونس: دار اليمامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص 23.

لقد كان الفساد في عهد بن علي مؤسسة قائمة الذات تنشط في الظل، ولا يمكن أن يطول القانون أعمالها باعتبار أن السلطة البوليسية بزعامة بن علي نفسه هي التي أنشأتها ورعتها وحمتها وسهلت لها لتطيل بقاءه في السلطة.

أعمال الفساد شملت كل المجالات و مسّت كل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية، ففي ظرف وجيز منذ تولي بن على السلطة في 7 نوفمبر 2011 صعدت إلى عالم المال والأعمال أسماء أشخاص كانوا قبل ذلك بقليل نكرات، وأصبح التونسيون يتداولون أخبار الثراء السريع والفاحش للبعض من عائلة الرئيس السابق، كما يروُونَ وقائع وحوادث عن الأساليب التي يستعملها هؤلاء للحصول على الثروة عن طُريق النصب والاحتيال والابتزاز والرشوة واستغلال النفوذ التي يمارسونها ضد الكل (مواطنون أصحاب أملاك ـ مستثمرون محليون وأجانب ـ مؤسسات بنكية ـ إدارات عمومية.. إلخ). [1]

6) التبعية الاقتصادية: سنة 1986 بدأ العمل في تونس ببرنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي على إثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي كانت مرت بها البلاد والتي أدت سنة 1984 إلى اندلاع انتفاضة الخبز كما إلى الصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 بعد أن رفض العمال وأغلبية الشرائح الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.

كان النظام البورقيبي في ذلك الوقت في أوج أزمته السياسية ولم يكن هناك من مخرج لهذا النظام الذي كان يتآكل من الداخل بفعل الصراع على خلافة بورقيبة غير مزيد إغراق البلاد في التداين ورهنها للبنوك العالمية لعشرات السنين. لقد صممت وصفات التكيف الهيكلي أصلا لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأمد وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع .

[1] بشير الحامدي، **( نفس المرجع)**، ص 23.

فقد صممت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيض الطلب الكلي ولتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة. وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو إلغاء الدعم وزيادة في عائدات الضرائب وتقييد عرض النقود والائتمان المصرفي وزيادة في سعر الفائدة الحقيقي. ومن الأهداف المهمة في حزمة التكيف الهيكلي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات. وهي تتحقق من خلال عدة إجراءات، مثل التخفيض في قيمة العملة وتخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات، وإلغاء تصديقات الواردات والحصص والقيود الكمية وإدخال معدل تعريفة جمركية العناصر الأخرى من الحزمة زيادة أسعار المنتج وتخفيض في فاتورة الأجور، وتجميد الأجور وتقليل في المرتبات والأجور الحقيقة وتخفيض أو إزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية..[1]

7) البطالة والتهميش: تراجع دور الدولة والارتباط المتسارع للاقتصاد التونسي منذ 1987 باقتصاد السوق وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وفتح السوق التونسية للبضاعة الأجنبية والذي نتج عن تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي واتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كانت له كلفة اجتماعية باهظة الثمن على العمال وفئات المجتمع الفقيرة.

فإضافة إلى تفاقم وضع انعدام التوازن في التنمية بين الجهات وحالة التفقير المعمم، تجلت سلبيات هذه السياسة أيضا في تعميق معضلتي البطالة والتهميش فقد أصبحتا في عهد بن على أحد أبرز مظاهر الحيف الاجتماعي الدال على فشل السياسة الاقتصادية المتبعة. لقد أصبح الحصول على شغل أو وظيفة قارة في عهده أحد الأمنيات صعبة المنال بالنسبة لأكثر من 520000 ناشط معطل عن العمل حسب الإحصائيات الرسمية والمشكوك في نزاهتها حسب رأي عديد من الخبراء والمختصين.

[1] بشير الحامدي، **(نفس المرجع)**، ص 26.

إن الرقم الحقيقي يتجاوز بكثير الأرقام المصرح بها وهي مغالطة يعتمدها نظام بن علي للإيهام بأن خياراته الاقتصادية ناجحة ولا تشكو من خلل معضلتا البطالة والتهميش واللتان أصبحتا مزمنتين طيلة حكمه، كانت لهما تأثيرات اجتماعية ونفسية خطيرة خصوصا على الفئة الشبابية، فقد وصل مستوى اليأس والإحباط إلى ذروته لدى الكثير من الشباب، حيث سجلت حالات انتحار كثيرة إضافة للانحراف ودخول عالم الجريمة وتعاطي المخدرات والهجرة السرية والتي أصبحت تعرف في تونس بظاهرة قوارب الموت حيث يُدفع المعطلون الشباب إلى اجتياز البحر في اتجاه أوروبا هروبا من الوضع المزري الذي يعيشونه في بلادهم بحثا عن الشغل

وتعتبر حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي لجسده في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد والتي اندلعت على إثرها احتجاجات المواطنين على السياسات القائمة، لخير دليل على المستوى الذي بلغه التهميش والإبعاد وعلى عمق الأزمة التي يتخبط فيها المجتمع التونسي طيلة حكم بن علي. تفيد معطيات تكميلية للمعهد الوطني للإحصاء قام بها سنة 2010 حيّن فيها معطياته العامة حول السكان، أن 15٪ من نسبة السكان الناشطين معطلون عن العمل وهو عدد في حدود 520 ألفا. وقد جاء في تقرير أصدره البنك الدولي في مارس 2008، أن البطالة في تونس بدأت تسري أكثر فأكثر في صفوف الأشخاص ذوي مستوى تعليمي عـال حيث تضاعف عددهم تقريبا في عشر سنوات فبلغ 336 ألف خلال فترة 2007/2006 مقابل 121,800 في فترة 1997/1996.

لقد أدت الظروف الغير مستقرة و المأساوية إلى تدهور مستمر للمقدرة الشرائية لفئات الشعب الفقيرة، وإلى حالة من تعميم التفقير بلغت أعلى درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة والتفقير. بوعي المعانات سياسيا أيضا أي ترتبط بمعنى أن هذه المعانات هي نتاج ظلم وليس حالة طبيعية.[1]

[1] عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** . (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2011)، ص51.

ب- العوامل **الخارجية:**

1) الأحوال العامة في الوطن العربي: يعيش المواطن العربي في ظل سياسات الخوف والترقب من المستعمر في كل حين ووقت، دون وجود قوة مدافعة ورادعة وفاعلة تردع كل من يحاول المساس بأمنه وترابه، وهدا نتيجة سياسات الإضعاف المتتالية بسبب ضعف القيادات... ففي البلاد العربية هناك سياسات متتالية لطمس معالم الهوية العربية المشتركة بين أبناء البلاد العربية واستبدالها بمعالم هويات مستوردة ومليئة بالضغائن والنزعات.[1]

2)سياسة غير مواكبة للتطورات: لم يعد الحجب مجديا كثيرا في ظل الانفلات الإعلامي مثل القنوات الفضائية و الانترنت. ولقد ساهمت عدة قنوات و مواقع الكترونية في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة الشعبية مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم و إلى مواصلة الانتفاضة التي وصلت إلى وزارة الداخلية في تونس العاصمة في إجماع شعبي غير مسبوق على تحدي الأمن والوصول إلى مطالبه إضافة إلى ذلك كان هناك فارق شاسع بين الإعلام الرسمي و الحقيقة في الشارع.

3) خذلان الغرب للنظام الحاكم : ويتمثل ذلك في :

- بحث الغرب عن الشفافية والعدالة للاستثمار في تونس وتصاعد الأصوات المنتقدة للنظام.
- فتور دعم الغرب للنظام الحاكم الذي أصبح مكبلا فهو لديه القوة الكافية لقمع الشعب لكنه لا يستطيع استعمالها بسبب مراقبة العيون الحقوقية الخارجية له.
- لم يعد الغرب يساند بحماسة مواقف السلطة من الاتجاه الإسلامي. فقد تغيرت مواقف الغرب من الإسلاميين مثل الإخوان المسلمين الذين يختلفون عن الاتجاه الإسلامي التكفيري مثل القاعدة وصاروا مقتنعين بضرورة وجود نظام ديمقراطي بديل حتى وان أدى إلى وصول تيار إسلامي إلى الحكم كما هو الحال في تركيا .

[1] مالك خلف البزيرات و احمد عبد الوهاب الحتاتنة ، **(مرجع سابق)**، ص 45 .

## المطلب الثاني مراحل التحول الديمقراطي في تونس :

لقد شهد التحول الديمقراطي في تونس ثلاثة مراحل هي:

1- مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي :

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية فى أعقاب شغور منصب الرئيس حيث اتسمت تلك المرحلة بالارتباك والتردد الذي يمكن إجمال معالمه فى ثلاثة نقاط محددة:

النقطة الأولى: أن الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يستميت فى البقاء والصمود فى مواجهة التغييرات التى تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة وذلك عبر محاولة النظام التكيف الاضطراري مع الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسه، إلا أن تلك النخبة القديمة التى تولت السلطة فى أعقاب سقوط بن على لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، حيث تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشى الرئاسة مؤقتا ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة للدستور(دستور1959) الذي طالبت الثورة بتعليقه أعلن فى 15 جانفي عن تولى رئيس البرلمان فؤاد المبزع منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل رقم57 من الدستور بصورة مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب، وهو السيناريو الذي كان يتوقعه أنصار نظام بن على؛ أي النظر إلى الثورة التونسية كحركة إصلاحية تستهدف فقط تغيير رأس النظام.[1]

ولكن تطورات الأحداث أثبتت صعوبة تفعيل النص الدستوري مما دفع الغنوشى إلى تكوين حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير شئون الدولة إلى حين الإعداد لانتخابات تقوم على التعددية السياسية، فى الوقت الذي بدأ فيه الثوار مرحلة جديدة من الثورة وهى مرحلة حشد المطالب والسعي إلى تحقيقها، وقد تعرضت تلك الحكومة لانتقادات حادة ورفض شعبي

[1] صافيناز محمد احمد ، **"عام من الثورة : المسار و التحديات "**. (مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ) http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/03/15، الساعة 21:45.

لكونها تضم عددا من المسئولين والتكنوقراط الذين عملوا فى النظام السابق. كما برز دور الاتحاد العام للشغل كجهة نقابية لها تاريخ طويل فى مواجهة نظام بن على مما عرضه للإنهاك بفعل القبضة الأمنية أحيانا وللاحتواء أحيانا أخرى حيث نجح بن على فى استمالة قيادات الاتحاد التنفيذية، إلا أنه ومع اندلاع الثورة بدا الدور القوى والحاضر فيها من قبل الاتحاد وهيئاته المختلفة وقياداته النقابية التى كانت درعا ميدانيا للحركات الاحتجاجية فى أيامها الأولى.

النقطة الثانية: تشير إلى بدء التحول فى مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشى الانتقالية مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية، وتم تعيين الباجى قائد السبسى رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة فى تغيير نظام بن على بالكامل، حيث تقدم الثوار بمجموعة من الطلبات منها:

• إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.

• حل مجلس النواب والمستشارين.

• حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.

• إلغاء إدارة الأمن السياسي.

• تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب.

• سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.

• إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات.[1]

[1] صافيناز محمد احمد ،( **نفس المرجع** ).

النقطة الثالثة: تشير إلى التناقض فى المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي فى الشهور التى سبقت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بقدر كبير من عدم الوضوح فبعض هده المواقف انحاز لمطالب التغيير خاصة ما يتعلق منها بإقالات قيادات الأجهزة الأمنية وحل الحزب الحاكم وتشكيل لجنة عليا لحماية أهداف الثورة، وبعضها سار فى الاتجاه المقابل يذكر منها مواجهة المظاهرات الاحتجاجية التي خرجت للحث على استكمال أهداف الثورة فى بعض المحافظات وما تلاها من اعتصامات فى ميدان القصبة أمام مقر الوزارة بقدر من العنف غير المتوقع، مما يشير إلى استمرار النهج القمعي في مواجهة المطالب الشعبية ناهيك عن تعيين عدد كبير من المحافظين من بين مسئولين ينتمون للنظام السابق ومتورطين فى قضايا فساد، أضف إلى ذلك اتسام هذه المرحلة من عمر الثورة بتشتت القرار السياسي بين العديد من الجهات المؤسسية؛ وهى الحكومات المؤقتة (محمد الغنوشى الأولى والثانية وحكومة السبسى)، والمؤسسة العسكرية، ومسؤولى وقادة الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية .[1]

2- مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي:

عبرت العملية الانتخابية التى أجريت فعاليتها فى 23 أكتوبر الماضي عن رغبة جماهيرية عارمة فى بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولا وتنتهي بانتخاب الرئيس، فقد غلب على المشهد السياسي خلال الأسابيع القليلة التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الأيديولوجي وإن توافقت القوى الحزبية على جعل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع "وسطى" إلى حد ما، كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين فى العملية الانتخابية دورا فى إزكاء التنافس الانتخابي، حيث شارك فى الانتخابات 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعداً.

[1] صافيناز محمد احمد ، **(نفس المرجع )**.

نتائج الانتخابات ودلالاتها:

صدور قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع احتكار أي فصيل سياسي للأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول فى تحالفات من أجل تشكيل الحكومة، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التى تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى السياسية، وهو ما يعنى أن المجلس التأسيسي مجلس يغلب عليه الطابع التوافقي .[1]

- على الرغم من أن حالة التوافق السياسي التى عايشتها تونس خلال المرحلة الانتخابية وما تلاها من مراحل تكوين المجلس التأسيسي كانت تعبيرا عن حالة ديمقراطية وليدة، إلا أنها فى الوقت نفسه قد أنتجت تحديات كبيرة على الساحة السياسية تمثلت أولى هذه التحديات فى تشكيل أول حكومة بعد الانتخابات التي شهدت تجاذبات عديدة بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي، إلا أن هذه التجاذبات تم تطويعها فى حالة من التوافق انعكست على مفاوضات حسم الرئاسات الثلاثة بعد حالة من التباين بين أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل،

وقد صادق المجلس التأسيسي على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتاً مقابل 37 صوتاً معارضاً وامتناع 39 عضواً فى جلسة تاريخية جرت فعاليتها فى الحادي عشر من ديسمبر الماضي، بعد اختلاف بين أعضائه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التى ستمنح لأصحاب الرئاسات الثلاث، كما "توافقت" الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة حمادي الحبالى، ورئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر.

---

[1] عز الدين عبد المولى، **"أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"**. (مركز الجزيرة للدراسات) .http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.htm

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/03/21 ، الساعة 21:45.

3-مرحلة ما بعد الانتخابات:

شهدت مرحلة ما بعد انتخابات المجلس التأسيسي عودة لأجواء الثورة من احتجاجات واعتصامات الأمر الذي دفع الرئيس المؤقت منصف المرزوقي إلى اتهام بعض قوى اليسار بالمسئولية عن الأحداث خاصة الاعتصامات التى شهدها شهر يناير الماضي فى العديد من المناطق المهمشة وحثها على تصعيد مطالبها الاجتماعية فى 8 ولايات فقيرة تقع معظمها على الحدود التونسية الجزائرية، وهو ما اعتبره حزب النهضة محاولة لإحراج الحكومة وإظهارها بمظهر العاجز أمام مطالب القوى الشعبية والرأي العام بأكمله،[1]

فى هذا السياق بدا واضحا أن المشهد السياسي الذي خلفته انتخابات المجلس التأسيسي الذي اتسم بحد أدنى من التوافق قد تغيرت ملامحه ليشهد انقساما حادا فى صفوف القوى السياسية وهو ما أعاد الاحتقان الإيديولوجي - الذي اختفى مؤقتا- إلى ساحة العمل السياسي بقوة وأصبح الشغل الشاغل للقوى العلمانية خاصة اليسارية منها إثبات فشل مشروع الائتلاف الحاكم بزعامة حركة النهضة بشقيه السياسي والاقتصادي، فى هذا السياق أخذت تتبلور ملامح مشهد حزبي جديد مخالف لذلك المشهد الذي كان موجودا قبل وأثناء انتخابات التأسيسي حيث اتجهت الأحزاب لإقامة "اندماجات حزبية" مستفيدة من الأخطاء التى نتجت عن تشتتها الحزبي فى مواجهة حركة النهضة التى تمتعت عناصرها بقدرة عالية على تعبئة الرأي العام للتصويت لها فى انتخابات التأسيسي .

وبينما تسعى الأحزاب المعارضة إلى التكتل فى مواجهة الائتلاف الحاكم الذي يتكون من حزب النهضة الإسلامي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات نجد الائتلاف قد بدأ يعانى من اختلافات تنذر بحدوث انشقاقات بين صفوفه؛ فحزب التكتل من أجل العمل والحريات أحد أضلع المثلث الحاكم بات يعانى من انشقاقات تمثلت فى انسحاب العديد من أعضائه على خلفية مجموعة من الأسباب تنحصر

[1] محمد الحداد ، **الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة و أخواتها** . (دبي : مركز المسبار للدراسات و البحوث ، الطبعة الأولى ، 2011 ) ، ص 78 .

معظمها فى اتهام رئيس الحزب مصطفى بن جعفر الذي يرأس المجلس التأسيسي بفشله فى إدارة التنظيم لانخراطه فى الائتلاف الحاكم وعدم وضوح رؤى إدارته للمرحلة الانتقالية.

بالإضافة إلى انعدام الأسلوب الديمقراطي فى التعامل بين القيادة الحزبية وبين عناصر الحزب الأخرى. ولم تكن الانشقاقات قاصرة على ذلك الحزب فقط وإنما امتدت أيضا لشريك آخر فى الائتلاف الحاكم حيث عانى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من الأزمة نفسها لأن بعض عناصر الحزب ترى أن حركة النهضة تسيطر سيطرة تامة على شركائها فى الائتلاف وتوظفهم لخدمة رؤيتها لطبيعة الحكم المأمول فى تونس خلال المرحلة القادمة، وهو ما رفضه العديد من الكوادر الحزبية الأمر الذي ينذر بمزيد من الانشقاقات الحزبية فى جدار الائتلاف الحاكم خلال المرحلة القادمة .[1]

[1] محمد الحداد ، ( **نفس المرجع** ) ، ص 79- 80 .

## المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي في تونس(التحول من خلال الشعب)

يعتبر نمط التحول الديمقراطي في تونس تحول عن طريق الشعب حيث أن أكبر المتفائلين لم يشر بأي شكل من الأشكال إلى عصيان أو احتجاج، فالانتفاضة كانت مباغتة للعالم كله من مثقفين وسياسيين فقد أربكت الجميع وبتحركها العفوي ولكن لا بد أن نعترف أن هؤلاء الساسة لم يفاجئهم انبعاث شرارة الثورة خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع التونسي في عهد بن علي.

ولكن ما فاجأهم حقيقة هو المستوى الذي وصلت إليه الثورة وهو الإطاحة بالنظام السياسي والرئيس التونسي في وقت قصير نسبياً بل وإجباره على ترك البلاد بهذا الشكل،حتى أنه لم تترك له الفرصة لترتيب عملية تهريب كافة أفراد عائلته وأصهاره.

**القيادة الشعبيّة للثورة** : إذ لم تكن الانتفاضة صنيعة أحزاب سياسية أو هيئات عمالية أو مثقفين أو كتاب، ورغم ذلك انبث في صفوفها بعض المثقفين الانتهازيين ممن أراد أن يركب الموجة ويسرق الانتفاضة وينسبها إلى نفسه.ولكن تظل الحقيقة وهى أن الشعب بكل مكوناته سحب البساط من تحت أقدام المثقفين وقال ما لم يجرؤ المثقف على قولة وفعله،وإن كان مطالباً اليوم بأن يساهم في حمايتها ومساندتها بكل ما أوتي من قوة.

لعبت النقابات العمالية والجمعيات المهنية التونسية دورًا حاسماً في استمرارية الثورة وتوسيع نطاقها إلى ما بعد المناطق النائية التي بدأت فيها. وعلى الرغم من أنه تم على ما يبدو تحييد النقابات العمالية في ظل نظام بن علي إلا أن العديد من قواعد النقابات انضموا إلى الثورة وقرروا في لحظة حاسمة تجاوز مخاوفهم إزاء سطوة النظام السلطوي.[1]

كان للثورة التونسية العديد من النتائج على المستويين الداخلي والخارجي: فعلى المستوى الداخلي كانت أهم هذه النتائج هي كسر حاجز الخوف الذي أكد بأن الشعب قادر على الفعل متى أراد ، بالإضافة إلى التطور الواضح في السياسة الإعلامية التونسية حيث

[1] نواف القديمي ، **يوميات الثورة من ميدان التحرير إلى سيدي بوزيد إلى ساحة التغيير** . (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2012 )، ص 177.

بدأت الوسائل الإعلامية المختلفة تدرك جدية رسالتها وتعمل على طرح العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي كانت منذ وقت قصير من الممنوعات. وأضحى القارئ للصحافة التونسية اليومية يتابع تحقيقات وأخبار وأحاديث صحفية تقربه من شواغله وتفتح له أبواب التقائه بالمسئول وبالحدث وبالتالي تأتى الصراحة والشفافية في التعامل بين المؤسسات من ناحية والمواطن من ناحية أخرى

في الأخير يمكن القول أن سياسات نظام بن علي التي تبنت برنامج الإصلاح الهيكلي ونفذته وفتحت الأبواب للاستثمار الأجنبي إضافة إلى إغراق البلد في الديون وترك المجال واسعا للفساد للتحكم في التوجهات الاقتصادية من أجل مراكمة الثروات الخاصة بكل الطرق، يضاف إلى ذلك تصاعد النفقات على أجهزة القمع لسلطة القوة، كانت السبب الموضوعي الذي هيّأ للاحتجاجات والانتفاضات التي تواترت في نهاية حكمه والتي وصلت إلى الإطاحة به يوم 14 جانفي 2011.[1]

[1] نواف القديمي ، (**نفس المرجع السابق** )، نفس الصفحة .

## المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في مصر:

الثورة المصرية 2011 هي ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء 25 جانفي 2011 حيث تم تحديد هذا اليوم من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة كفاية وشباب الإخوان المسلمين وحركة شباب 6 افريل وكذلك مجموعات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك اليوم يوافق يوم عيد الشرطة في مصر. وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك.

أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فيفري 2011 م ، ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فيفري 2011 م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

## المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في مصر

### أ- العوامل الداخلية

1) قانون الطوارئ : انتشار شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية من الأمن المركزي يتيح لهم استعمال القوة ضد المواطن بدون دافع قانوني

2) قسوة الشرطة : يعتبر أحد الأسباب الرئيسية غير المباشرة في هذه الثورة، حيث أنه عانى المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حدث مقتل الشاب خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الإسكندرية يوم 6 جويلية 2010 الذين قاموا بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان. [1]

3) رئاسة حسني مبارك: حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 م آي حوالي 30 سنة. وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية ، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم في البلاد.

4) الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : خلال حكمه ازداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسساتي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية. وعلى مستوى الشخصي، كان بإمكان أي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ..

5) زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر : مصر هي ثاني أكبر دولة في إفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا، وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. و حسب تقديرات سنة

[1] حاتم محمد حسنين ، **ثورة مصرية 100/100** . (القاهرة: سلسلة كتب نظرة، الطبعة الأولى، 2011)، ص 11.

2007 وصل عدد سكان مصر لحوالي 78,733,641 نسمة (يوجد تقديرات أخرى تقول أن عدد سكان مصر وصل 81,713,517 فى جويلية 2008). حيث أن هناك احصائيه عن زيادة عدد سكان تقول أن مصر تزداد طفلا كل "23 ثانيه" اى تزداد مصر حوالي 1.5 مليون نسمة فى السنة الواحدة مما يشكل خطرا كبيرا على الموارد المحدودة فى مصر إذا لم توجد حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكانية

6) انتخابات مجلس الشعب: أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني.[1]

ب- **العوامل الخارجية**

1) قيام الثورة الشعبية التونسية: اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م. احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. مما أيقظ رغبة الشعب المصري في الإطاحة بنظام حسني مبارك حيث أن ثورة تونس 2010 - 2011 و ثورة مصر سنة 2011 كانت متشابهه فى إنها تكونت من سلسله من المظاهرات فى الشوارع والاحتجاجات و أعمال العصيان المدني و اعتمدت على الاستعمال المتزايد للإنترنت و المواقع الاجتماعية

2) موجة الاحتجاجات و المظاهرات الإقليمية : الاحتجاجات العربية 2010-2011 هي مجموعه من الاحتجاجات ابتدأت سنة 2010 فى كثير من بلاد الشرق الأوسط و شمال

[1] حاتم محمد حسنين ، (**نفس المرجع**) ، ص 12 .

إفريقيا حيث أن الاحتجاجات بدأت من يوم 18 ديسمبر 2010 إلى غاية يومنا هذا، كان فيها ثورات فى تونس و مصر ، و نقل السلطة فى اليمن ، و الحرب الأهلية في ليبيا ، و انتفاضة سوريا ؛ مسيرات في الجزائر ، أرمينيا ، البحرين ، جيبوتي ، العراق ، الأردن ، المغرب ، عمان ، و تركيا ، واحتجاجات صغيرة في أذربيجان ، الكويت ، لبنان ، موريتانيا ، السعودية ، السودان ، و الصحراء الغربية .

3) مساندة المجتمع الدولي لحركات التغيير في الوطن العربي: أن السياسة الغالبة على الغرب تجاه الشعوب العربية كانت دائماً سياسة احتواء أما الآن فقد ساند الكثيرون خروج شعوب المنطقة إلى الشوارع للمطالبة بحقوقها، لكن حتى وقت قريب كانت الحكومات الغربية تتصرف بكثير من الخوف تجاه الشعوب العربية راغبة استمالتها، والسيطرة عليها. لكن يبدو أن الغرب راض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعم طائفة من العرب، طالما هم يدعمون المصالح الغربية ويرعونها. في مناطق العالم الأخرى، متوقع من الحكومات من حيث المبدأ على الأقل، أن تخدم شعوبها، فالعالم يروج لحقوق الإنسان كقاعدة عامة، لكن العالم العربي هو الاستثناء. [1]

[1] Roth Kenneth, report, **"World Report 2011» Human** Rights Watch
http://www.hrw.org/node/104649.08:02 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/03/18 على الساعة

## المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في مصر:

المرحلة الأولي:

تتمثل هذه المرحلة في البدء بالتحرك من اجل تغيير الوضع الحالي ، عن طريق التآمر على النظام عن طريق تنظيم ثورة هادفة للقضاء على النظام القديم وذلك بدأ منذ إعلان أن يوم 25 جانفي هو يوم الخروج من اجل القضاء على النظام القديم للأسباب سالفة الذكر.

المرحلة الثانية:

تأتي هذه المرحلة بمرحلة تولي أفراد معتدلين السلطة وقد يكونوا مرتبطين بالنظام القديم ولكنهم معارضين له ويأخذوا في عمل الإصلاحات والغير جذرية ولكنها معتدلة ويلقوا اعتراض من قبل الثوار المتشددين وهذا ما حدث في مصر مع أحمد شفيق.

المرحلة الثالثة:

تأتي هذه المرحلة بتولي المتشددين للسلطة بعد أن ينجحوا في إقصاء المعتدلين ويأخذوا مكانهم ويقوموا بالتخلص من كل بقايا النظام السابق ويفرضوا علي الشعب تقبل القوانين، وهذا ما حدث بتولي عصام شرف رئاسة الوزراء وقرار حل الحزب الوطني.

المرحلة الرابعة:

تأتى هذه المرحلة عندما يشعر الفرد العادي والفرد الثائر بأنهم في حاجة إلي الاستقرار وإعادة تشغيل عجلة الاقتصاد والإحساس بالأمن ، وهذا ما حدث في مصر بنزول الناس إلي الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية .[1]

لقد أسقطت الثورة المصرية في 11 فيفري الماضي نظاماً اقل ما قيل عنه انه استبدادي، لكن الثورات لا تنتهي بمجرد تغيير رأس النظام وحكومته ومراكز القوى

[1] محمد فخري ، **من يحكم مصر بعد مبارك** . ( القاهرة : كتب عربية ، الطبعة الأولى ، 2011 ) ، ص 131.

الأساسية المرتبطة به. فعلى سبيل المثال انتهت الثورات الشيوعية والدينية في التاريخ إلى تشييد نظام يعتمد على احتكار جديد للسلطة في ظل عزلها للقوى الأخرى في المجتمع. أما في الثورات الديمقراطية التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين فقد اختلف الأمر لأنها بطبيعتها سعت لبناء إطار تعددي مفاده مرجعية الشعب في ظل التداول على السلطة وحماية الحريات وتنمية العدالة الاجتماعية. لهذا فعودة المصريين إلى ميادين التظاهر في 8 جويلية لا يخرج عن السياق الديمقراطي ، فمصر حتى الآن لم تستكمل ديمقراطيتها، وهي تعيش مرحلة انتقال متعرجة وشديدة الوعورة في ظل سعي لتكملة الثورة لصالح الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والإصلاح.

لقد بدأت في مصر ملامح مرحلة جديدة تتضمن التأكيد على أولوية العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة إصلاح المؤسسات الأمنية والإصرار على محاكمة ضباط الشرطة الذين قتلوا متظاهرين أثناء الثورة، وهذا يتضمن محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك والمرتبطين بنظامه. وفي الوقت ذاته هناك رفض في الشارع المصري لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، بل المطالبة بتحويلهم إلى القضاء المدني.[1]

لقد مر التحول الديمقراطي في مصر بمرحلة انتقالية بين ثلاثة تناقضات: فهناك المجلس العسكري الذي يدير المرحلة الانتقالية بتحفظ بينما تنقصه الخبرة السياسية، وهو المجلس الذي يمثل سلطة الجيش التاريخية في مصر، وهناك من جهة أخرى الثوريون ممن حركوا ثورة ٢٥ جانفي وممن يسعون لتحريك المجتمع نحو مركزية المطالب التي يميل إليها الشارع وتعبر عن ثورته وحالته الجديدة، وهناك أيضا حكومة عصام شرف التي تقف في الوسط بين المجلس العسكري وبين الثوار المجددين، هذه الحكومة الانتقالية لديها بعض التأثير وهي خليط من الجديد ومن النظام السابق، ولكنها تملك جزءاً من القرار .

* **الانتخابات الرئاسية المصرية للعام 2012** : هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 جانفي. أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي 23 و 24 ماي من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي16 و17

[1] محمد فخري ، **(نفس المرجع)** ، ص 221-222 .

جويلية، وكان من أهم المرشحين محمد مرسي عن حزب الحرية والعدالة وترشح يوم 8 افريا 2012، و عمرو موسى وهو أمين عام جامعة الدول العربية السابق ترشح يوم 23 مارس 2012، وأحمد شفيق وهو آخر رئيس وزراء لمصر في عهد حسني مبارك ترشح يوم 5 افريل 2012 ، حمدين صباحي وهو مؤسس حزب الكرامة ترشح يوم 6 أفريل 2012. وقد جاءت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات بفوز محمد مرسي بنسبة 24، 78 % يليه احمد شفيق بنسبة 23، 66% أما في الجولة الثانية فقد جاء تأكيد فوز محمد مرسي بنسبة 51، 73%. فتم إعلان فوزه في 24 جويلية 2012، وقد تولى منصب رئيس الجمهورية رسميا في 30 جويلية 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري.

وقد ترشح محمد مرسي بعد أن تراجعت جماعة الإخوان المسلمون عن قرارها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للجماعة، محمد بديع في 31 مارس 2012 ترشيح نائبه خيرت الشاطر بالاتفاق مع الجناح السياسي للجماعة، حزب الحرية والعدالة، وقررت الجماعة كذلك الدفع بمحمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشحًا احتياطيًّا تحسبًا لاحتمالية وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر. وبعد أن استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية الشاطر و بالفعل، أصبح محمد مرسي المرشح الرئيسي للجماعة ، حمل مرسي لواء «مشروع النهضة» كبرنامج انتخابي، وهو المشروع الذي أعده عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين تحت إشراف خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة. كما قدم مرسي نفسه كمرشح محافظ يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية. ومن ثم نجح في نيل دعم الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح.[1]

[1]/ عمار أحمد فايد ، **"مصر تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم "** ، (مركز الجزيرة للدراسات) ، http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/201271512447968765.htm

تم الإطلاع عليه بتاريخ 2013/04/08 ، على الساعة 14:21.

## المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي في مصر (التحول من خلال الشعب):

يعتبر نمط التحول الديمقراطي في مصر هو تحول من خلال الشعب حيث أن الشعب المصري قام بثورة 25 جانفي بحثا عن حريته وكرامته وبإرادة قوية متمسكا بتحقيق أهداف ثورته واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي. قال حمدين صباحى مؤسس التيار الشعبي المصري والمرشح الرئاسي السابق والقيادي بجبهة الإنقاذ الوطني إن الفقراء المصريين كانوا وقود الثورة واليهم ينتسب الأغلبية من الشهداء وأن آراءهم فى الصندوق كانت لتحقيق العدالة الاجتماعية التى لم ينالوها، وأن الثورة فى مصر لم تكن نتاج أحزاب سياسة بل كانت تعبيرا عن إرادة شعبية ومبادرات شبابية أسهمت فيها أحزاب وتيارات لكنها لم تكن صاحبة الريادة ولا القيادة فيها.

فقد كانت ثورة 25 جانفي وعلى مدى أكثر من أسبوعين هى تفعيل لقطاعات واسعة من الجماهير ، لقد كان تحرك أكثر من 8 ملايين على مدى أسابيع للمطالبة بإسقاط النظام وقمته حسني مبارك هو مؤشر على مستوى السخط ليس فقط من شكل النظام السياسي ورموزه ولكن أيضا من مستويات المعيشة المتدنية والنظام الاقتصادي والاجتماعي المصاحب .إذن فالتصور أن هذه التحركات من الممكن أن تتوقف بتوجيه نداء مصر أولا أو حتى بإجراء تغيرات فى المنظومة السياسية بمعناها الإجرائي .يكمن فى حجم واتساع الحراك الجماهيري الذي أدى إلى سقوط النظام

خلاصـــــــة:لية تبدأ بإقرار أن جزءا أساسيا من التحول الديمقراطي، هو قدرة قطاعات مختلفة من المواطنين المصريين على تنظيم أنفسهم والتحرك بشكل جماعي منظم للتأثير فى عملية اتخاذ القرار والسياسات الناتجة .[1]

[1] عزمي بشارة ، (**مرجع سابق** )، ص 46 .

## خلاصـــــة :

لقد مر التحول الديمقراطي في تونس بمسار سياسي مليء بالتوقعات والأحداث والمواقف انتقل بها إلى وضع جديد وتوازنات مختلفة ومشهد سياسي يحاول من خلاله التونسيون تحقيق أهداف الثورة التي قامت في حركة احتجاج على القهر الاجتماعي و السياسي و تدني المستوى المعيشي للمواطن التونسي

توجهت تونس بعد رحيل الرئيس السابق بن علي نحو تأسيس نظام ديمقراطي ثم حل حزب التجمع الحاكم منذ خمسين سنة، وظهرت ملامح حراك سياسي وجهود لمحاربة الفساد ولكن مرحلة ما بعد رحيل الرئيس بن علي كانت مليئة بالتحديات، فالحرية الجديدة أثمرت احتجاجات استمرت في رفع شعارات الثورة وتزايدت مؤشرات البطالة وازدادت المتاعب الاقتصادية، ورغم توجس البعض من المسيرة الديمقراطية التونسية من اختزال أهداف الثورة فقط في طموحات وأحلام الأحزاب والتكتلات السياسية المختلفة، فقد شارك التونسيون بأعداد كبيرة في انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011 الشيء الذي رسخ فكرة أن الثورة التونسية قامت بواسطة رغبة المواطن في التغيير و المراد منها هو تحقيق الديمقراطية في البلاد و أن نمط التحول الديمقراطي في تونس هو التحول عن طريق الشعب الذي شارك في تقرير مصيره حتى بعد هدوء الثورة بزوال النظام السابق.

ومن الجانب الآخر يعد النموذج المصري في التحول الديمقراطي احد النماذج الهامة في العالم العربي فقد بدا بثوره شعبيه فى مصر يوم 25 جانفي سنة 2011 لعدة أسباب منها قلة الحريات السياسية و حالة الطوارئ و زيادة الفقر و صعوبة وجود فرص الشغل و وحشية رجال الأمن في التعامل مع المواطنين ، والافتقار للسكن ، و انتشار الفساد ، و عدم وجود انتخابات حرة نضيفه و انعدام حرية التعبير و سوء الأحوال المعيشية. فتكونت من سلسله من المظاهرات فى الشوارع والاحتجاجات و أعمال العصيان المدني و كانت أكبر مظاهرات عرفتها مصر منذ مظاهرات سنة 1977 .

عقد أول برلمان مصري بعد ثورة 25 يناير كانون الثاني 2011 أولى جلساته يوم 23 يناير كانون الثاني 2012. وكانت أكثرية أعضاء ذلك البرلمان تنتمي إلى تيارات

وجماعات إسلامية تجمع أنصارها أمام مبنى مجلس الشعب لاستقبال النواب الجدد وكان حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين هو أكبر الفائزين بمقاعد في مجلس الشعب الجديد. وتعهد الحزب بقيادة مصر خلال مرحلة انتقالية إلى حكم مدني بعد أن تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلد عقب الثورة التي أطاحت بحكم الرئيس السابق حسني مبارك.

وبعد 15 شهرا من الإطاحة بمبارك كان المصريون يستعدون لانتخاب رئيس جديد. وتوجه الناخبون إلى لجان الاقتراع في 23 ماي أول أيام الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة للإدلاء بأصواتهم لاختيار رئيس. ثم أجريت جولة ثانية للانتخابات بعد شهر من ذلك فاز فيها الرئيس الإسلامي محمد مرسي على منافسه الفريق أحمد شفيق الذي كان آخر رئيس للحكومة في عهد مبارك. وأدى مرسي اليمين الدستورية يوم 30 جويلية 2012.

يعتبر نمط التحول الديمقراطي نمط تحول من خلال الشعب فقد كانت ثورة شعبية خرج فيها جميع أطراف الشعب راغبين فى قلب نظام الحكم ورحيل الرئيس محمد حسنى مبارك وذلك عن طريق مجموعه من الشباب تجمعوا فى كافة محافظات مصر وكان أبرزها ميدان التحرير الذي تجمهر فيه الشباب مطالبة برحيل مبارك وإسقاط نظام الحكم وحل مجلس الشعب وتعديل الدستور ومطالب أخرى .

# الفصل الثالث

## مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

**المبحث الأول: عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**

**المبحث الثاني: آفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**

## الفصل الثالث : مستقبل التحولات الديمقراطية الجديدة في الوطن العربي

إن الوطن العربي قد مر بعدة مراحل خلال تحوله كما لكل بلد عوامل أدت لهذا التحول فتحولات الإستراتجية الدولية الهائلة التي عرفها العالم انعكست على أغلب البلدان العالم فى شكل تعديل الأنظمة السياسية و إصلاحها بتحقيق الانفتاح الديمقراطي وفتح الباب أمام التعددية السياسية والمنافسة الحرة فإن أثر ها محدودا على واقع وتركيبة الدولة العربية فعلى الرغم من وجود إمكانيات لعملية التحول الديمقراطي إلا أن الوطن العربي يعاني من عدة عوائق وأوضاع متدهورة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا والثورات التي حصلت فتحت المجال أمام الكثير من المحللين بشأن مستقبل الأنظمة العربية والتحول الديمقراطي في المنطقة ، وقد وضعوا توقعات وآفاق لمستقبل التحولات العربية وأن الأنظمة الفاسدة لا مستقبل لها وستصبح معرضة لزوال.

## المبحث الأول: عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

لا شك أن قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي على مستوى الأنظمة العربية، تعتبر من أبرز القضايا الحيوية التي باتت تطرح نفسها بإلحاح على الدوائر البحثية والسياسية على حد سواء، خاصة بعد التحولات والأحداث الخاطفة التي غيرت مجرى الأوضاع في الساحة العربية، والتي استطاعت أن تقلب الموازين للتوقعات بشكل دراماتيكي، له بالغ الأثر على مستقبل التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

**أولا : معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي :**

إن الحديث عن معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، يتطلب منا الحديث عن طبيعة النظم السائدة في جملة مستويات التطبيق الديمقراطي، ضمن مختلف اتجاهاته السياسية، الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية وعلى ذلك نشمل أهم ما ميز الأوضاع الديمقراطية العربية بمختلف اتجاهاتها على النحو الآتي:

**1 الجانب السياسي :**

إن أهم ما اتسمت به النظم السياسية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد عام النكبة (هزيمة العرب في حرب فلسطين)، هو انهيار الحكم المدني، وظهور عصر هيمنة العسكر، الذي ترافق معه بروز الدولة التسلطية التي عمت جميع الدول العربية، منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات.

وعلى الرغم من تعدد وتباين الأنظمة السياسية العربية بين نظم ملكية وأخرى جمهورية إلا أن هناك عدد من السمات المشتركة في الأنظمة العربية، أهمها[1] :

•عدم رسوخ مفهوم الدولة البيروقراطية الحديثة التي تقوم على المؤسسات في كثير من البلاد العربية: إذ أن الولاء في غالبية الدول العربية يعود للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة، ثم يأتي بعد ذلك الولاء للدولة، بما يبعد الاندماج القومي لمختلف هذه الفئات، وبالتالي عدم ترسيخ مفهوم المواطنة، كإحدى المقومات الأساسية للتحول الديمقراطي.

[1] سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه ، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ،( لبنان : دار الفكر المعاصر ،2002 ) ، ص 288

•كما أن الخصائص الحديثة للمجتمع العربي، مفروضة من قبل الدول الاستعمارية فرضا: لذلك فالدولة في الوطن العربي غالبا ما تشتكي الضعف الشديد، وتجابه أزمة الشرعية من جانب آخر .

•أزمة الشرعية: إن النظم العربية الملكية منها أو الجمهورية تعاني أزمة الشرعية، فعن الأولى تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على البعد الديني أو القبلي أو كليهما معا، أما الثانية –النظم الجمهورية- فتستمد شرعيتها إما من إيديولوجية ثورية أو قيادة كاريزمية، وحتى الأنظمة الريعية التي تدعم شرعيتها بإشباع حاجيات الشعب المادية.

•أزمة المعارضة: ولا تتمثل أزمة المعارضة في الدول العربية بوجود قيود عليها من جانب السلطة السياسية فقط، وإنما لعدم وجود مشروع سياسي تستند إليه، وفقدانها لاستقلاليتها، وتبعيتها للنظام السياسي القائم في الداخل وحتى للخارج في بعض الأحيان، كما كان الحال في المعارضة العراقية سابقا، أو اللبنانية أو السودانية والليبية، وفي هذا الإطار فإن النظم السياسية العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية، عند سماحها لبعض القوى المعارضة بتكوين حركات وأحزاب سياسية تكون حريصة على ألا تشكل قوى المعارضة الأغلبية، حتى وإن اضطرت إلى تزوير الانتخابات، وبالتالي"استحالة التداول على السلطة."

•منافاة الممارسات السلطوية للنصوص الدستورية :فالديمقراطية بمضمونها السياسي تتصدر الدساتير العربية، بل إن بعضها فضلت أن يقترن اسمها الرسمي بصفة الديمقراطية، كالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية اليمن الشعبية...، إلا أن الواقع نص دستوري جامد لا تطبيق محسوس يعيشه المواطن، ويتجلى ذلك في :

-ظاهرة تعطيل المجالس النيابية البرلمانية، واستئثار الحكم بكل السلطات، والنص على الحكم الوراثي في بعض الدساتير: كالبحرين مثلا، وقطر، والمغرب، والكويت...

•ضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وسيطرة الحزب الواحد: حيث تعبر الأحزاب العربية ومؤسسات المجتمع المدني عن هشاشة في تركيبتها، عدم قدرتها على أداء أدوارها بفاعلية، وتقديم بدائل حقيقية.[1]

[1] سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه ، ( **نفس المرجع** )، ص 290 .

•افتقاد دول الوطن العربي على العموم إلى خبرة ديمقراطية سابقة: وذلك أن مفهوم الديمقراطية والأشكال التطبيقية لها هي عبارة عن إفرازات لتطورات تاريخية غربية، إذ لم يتم مراعاة الواقع التراثي المرتبط بالزمان والمكان عندما تم نقل هذه الأفكار والمفاهيم ما أدى إلى غياب لغة مشتركة بين الجماهير العربية وقواها السياسية.

•تفشي الإدراك السلبي للديمقراطية خلال عقود: وذلك بربطها بالانقسامات أو الفتن في أحيان كثيرة، حيث أرجع العرب الحرب الأهلية بلبنان إلى الديمقراطية، وسارعت الكويت إلى حل البرلمان عام 1976، خشية تكرار المشهد اللبناني.

•التواجد الإسرائيلي في المنطقة، والقواعد العسكرية الأمريكية المساندة لهذا التواجد: والذي يؤدي إلى وضع مفاتيح لحلول الصراعات العربية الإسرائيلية بيد الو م أ التي تعتبر الشريك الأول لإسرائيل، كل هذه الإفرازات تؤثر في أشكال نظم الحكم وأسلوب إدارته، بحيث يضع سلطات هذه النظم في موضع تعارض مع الإرادة الشعبية.

**2 الجانب الاجتماعي والثقافي :**

أما عن الديمقراطية في شقها الاجتماعي، فنسجل الأوضاع الآتية :

•إن الأوضاع الطبقية والعلاقات الاجتماعية ألا متكافئة التي تسود معظم الأقطار العربية تجعل الممارسات السياسية مبتورة الصلة بالمعنى الحقيقي للديمقراطية، وتحولها إلى ديمقراطية أفقية تخدم القوى المسيطرة لا ديمقراطية عمودية، تتفاعل على المستوى الطبقي.

•سيادة التخلف الاجتماعي والثقافي في مختلف الأقطار العربية: والذي يؤدي إلى تهميش الشعوب العربية في العملية السياسية، هذه الحالة تسهل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية، فالمشاركة الجماهيرية في صنع القرار السياسي لا تزال من أبرز المسائل المغيبة في العديد من البلاد العربية لأسباب كثيرة: إما لقيام انتخابات غير نظيفة، أو لانعدام أو انخفاض درجة الوعي كنتيجة لانتشار الأمية، أو لأسباب اقتصادية، أو ظروف معيشية كالفقر، فالناخب الفقير يشترى صوته بالمال، والجاهل يسهل التغرير به وتظليله عن حقيقة مصالحه، كما أن الحياة القاسية تصرب الناخب عن حقه المقدس في الانتخاب.

•انتهاك الحقوق والحريات الفردية: فبالرغم من أنها تتصدر الدساتير العربية، لكن التناقض واضح، وانتشار ظاهرة الأحكام العرفية التي غالبا، عندما تتهم بانتهاك حقوق الإنسان، تبرر تصرفاتها بوجود حالة الطوارئ التي أضحت غطاءا قانونيا لإخفاء انحرافات

السلطة ومخالفتها لأحكام الدستور ما يمنحها حق توقيف الأشخاص دون إذن مسبق من القضاء ودون إحالتهم على القضاء العادي.

•المفهوم الذي كان سائدا خلال العقد المنصرم هو أن الديمقراطية حل لمشكلات السلطات وليس الشعب، وأن المراد منها هو تجديد شرعية الأنظمة القائمة واحتكارها للسلطة والثروة على حساب المجتمع.

•تعدد الأنساب وسيادة التركيبات الاجتماعية المتخلفة: كالعشائرية والطائفية، والمذهبية ضمن الدولة الواحدة التي تركت آثارها بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية، ما شكل عائقا أمام الديمقراطية.

**3 الجانب الاقتصادي :**

فبإطلالة سريعة على الوضع الاقتصادي، ترينا ذلك الخلل بوضوح، سواء في توزيع الثروات أم في طريقة إنتاجها واستهلاكها، فالأنظمة العربية ليست متسلطة من الناحية السياسية فحسب بل وحتى في كيفية التصرف بالثروة العامة للبلاد، والتي تمثل الجانب الاقتصادي للديمقراطية، بما تحويه من إنصاف في تقسيم الثروات وعائدات النمو، إذ تقوم باستبعاد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات وبالتالي الفئات المحرومة التصرف بالثروة العامة للبلاد، هي أيضا محرومة اقتصاديا، ومع توسيع دائرة الحرمان والفقر داخل المجتمعات العربية، فلا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

بالإضافة إلى كون هذا النقص في هذا العنصر، أي الحرية الاقتصادية يرجع إلى كون أنه لم يكن نتاج حركة عمالية كما كان في الغرب، كما أن معظم تدخلات الدولة تكون بهدف التنمية لا العدالة الاقتصادية.

• كما يتميز الاقتصاد العربي بكونه "اقتصاد ريعي"، ومن صيغه أنه يعود لخزينة الدولة بشكل مباشر دون أن يمر بالمحاسبة أو المسائلة، ما يولد أوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية تتسم بالضعف.

[1] عبد القادر المخادمي رزيق ، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**،( القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع) ، 2007. ص 214 .

•بالإضافة إلى غياب القواعد الاقتصادية المنظمة للعلاقات التبادلية المتمثلة في حركة رؤوس الأموال، والتنقل للأشخاص والبضائع، وكذا العامل الخارجي المتمثل في السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار داخل الأقطار العربية في إطار دمقرطة الاقتصاد العربي.

•علاقة التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية، خاصة التطبيع مع الو م أ لا سيما في المجال النفطي والمالي، ما يؤدي إلى النفوذ المؤثر على تشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار .[1]

[1] عبد القادر المخادمي رزيق ،( **نفس المرجع** )، ص 215 .

## المبحث الثاني: آفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

يختلف المحللون في تقييمهم لطبيعة التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية على صعيد التحول الديمقراطي. فبين مشكك في جدية ومستقبل " المشهد الديمقراطي "، ومتفائل بما يمكن أن يفرزه هذا المشهد من آثار مجتمعية إيجابية، حتى وإن كانت بطيئة، على المدى البعيد. ولكن تظل هناك بعض الظواهر الهامة التي يمكن الاتفاق عليها والتي تؤثر بشكل كبير على إمكانات مسار التحول الديمقراطي:

(1) - هيمنة نخبة سلطوية على عملية التحول، إذ ما تزال النظم تحتكر الهيمنة على السلطة السياسية وتحول دون اكتساب فاعلين سياسيين الخبرة السياسية المؤثرة والقدرة على تفعيل مجتمعاتهم وأخذ زمام المبادرة، كما يبدو أنّ عملية التحول تتقدم ببطء شديد أو تراوح مكانها أو تتراجع في بعض الحالات.

(2) - وضوح المطالب وغموض الوسائل، الظاهرة الأخرى اللافتة للانتباه هي اتفاق الفاعلين السياسيين على التحول والانتقال الديمقراطي كهدف استراتيجي، مع عدم وضوح الرؤية حول وسائل تحقيق هذا الهدف وطرق تعزيز هذه الأهداف.

(3) - الدور الخارجي، إنّ اهتمام الأطراف الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالدفع بأجندة الإصلاح ودعم التحول الديمقراطي قد أثار جدلا كبيرا وشكوكا كثيرة. إذ يبدو أنّ الغرب ما يزال غير قادر على تبنّي الخيار الديمقراطي في المنطقة، لما قد يفرزه من وضعية جديدة غير موالية للمصالح الغربية.

أنّ المنطقة العربية مازالت من أقل مناطق العالم تأثرا بالتطور الديمقراطي الذي يشهده العالم، والذي يتضمن انتقال نظم الحكم نحو أشكال أكثر تعددية وتنافسية واحتراما لمنظومة

حقوق الإنسان كذلك نجد أنه في أغلب البلاد العربية توجد تجاذبات عديدة حول منهج وأسلوب تعزيز التطور الديمقراطي وغايته. و ضرورة تطوير نسق عربي ديمقراطي[1]

**أسباب تعثر التحول الديمقراطي في سوريا**

تعتبر الانقسامات الدينية و الطائفية احد أهم أسباب تعثر التحول الديمقراطي في سوريا و طول مدة ما يسمى بالثورة الشعبية مقارنة بمصر و تونس و كذلك دموية الأحداث و حجم الخسائر المادية و البشرية فيها فالتركيبة الاجتماعية السورية على الرغم من أن الدستور ينص على أن سوريا هي دولة علمانية ويسود فيها النظام الاشتراكي منذ عقود، إلا أن هناك خليطاً فريداً من نوعه في البلاد. وإذا ما استثنينا لبنان فيمكن اعتبار سوريا بأنها الدولة الأكثر تعقيداً من الناحية الطائفية والعرقية في سائر أنحاء الشرق الأوسط، فهناك المسلمون والمسيحيون والعلويون والدروز والإسماعيليون وغيرهم من الطوائف.

أقليات دينية ومذهبية

**السنة** : يأتي «أهل السنة والجماعة» في المرتبة الأولى،إذ يغلب على سوريا مشهد الاختلاط والتمازج السكاني، الذي يغلب عليه الطابع الإسلامي السني بحكم كونهم الأغلبية ،فهم يمثلون حوالي 70إلى 74% من السكان أي (قرابة 12600000 نسمة)،وتتركز الأغلبية السّنية في المحافظات الرئيسية (دمشق، حمص، حماة، حلب، الرقة، درعا).

**مسيحيين** : ينتشر المسيحيون في كل أنحاء البلاد، وفي بعض المدن يتركزون في أحياء معينة، أو في قرى بأكملها،كمنطقة باب توما، وهي منطقة مسيحية في مدينة دمشق القديمة، وهم يمثلون نحو 10 في المئة من السكان. ويعتبر المجتمع المسيحي في دمشق من أقدم المجتمعات المسيحية في العالم.

[1] عبد الله تركماني ، **"آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي"** . (الحوار المتمدن-العدد: 2583 - 2009 / 3 / 12) ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165514 تم الاطلاع عليه بتاريخ 04/26/ 2013، على الساعة 21:16.

**الدروز**: جرمانا مدينة صغيرة تقع جنوب شرقي دمشق ويعيش بها الكثير من السوريين العلمانيين المنتمين لطوائف إسلامية مختلفة، لكن الأغلبية من الدروز الذين يمثلون ما بين أربعة إلى خمسة في المئة من السكان . أما الكثافة الأعلى لهم في المنطقة الجنوبية بالجبل بمحافظة السويداء، فضلا عن وجود أكثر من 40 ألف درزي في هضبة الجولان المحتل.[1]

**شيعة** : بين 4.5 إلى 4 في المئة ،وكانت الأغلبية الشيعية الكبيرة التي هجرت العراق تجد منذ فترة طويلة قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 ملاذها الآمن في سوريا.

وأبرز المناطق التي يتواجد فيها الشيعة بسوريا، فهي:- في العاصمة دمشق: زين العابدين والجورة والأمين، ويعتبر حي الأمين أهم مركز للشيعة في سورية وفيه مسجدان الأول مسجد الإمام علي بن أبي طالب وحسينية يمتد نشاطها على مدار السنة، والمسجد الآخر مسجد الزهراء.

**اسماعيليين** : الإسماعيلية هي إحدى أفرع المذهب الشيعي ، وتعتبر "السَلمية " التي تقع على بعد ثلاثين كيلومتراً إلى الشرق من مدينة حماة في وسط سوريا، عاصمة الطائفة الإسماعيلية في سوريا ، و الشرق الأوسط.

**علويين :** والذين يعرفون أيضاً بالنصيريين،وهم ينتمون اسميا لطائفة الشيعة ويمثلون نسبة 13 في المائة فقط من السكان.وهي الطائفة الدينية نفسها التي ينتمي إليها الرئيس الأسد. [2]

كذلك من أسباب تعثر التحول الديمقراطي في سوريا تخبط الموقف الغربي من الوضع السوري لمصالح خاصة :

---

[1] محمد عمار، **" الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا"**. (مركز الدراسات و البحوث ك السكينة للحوار) ، http://www.assakina.com/center/parties/18329.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/09، على الساعة 10:56.

[2] محمد عمار ، **( نفس المرجع )** .

الموقف الأمريكي

بدت تصريحات المسؤولين الأمريكيين (من بينهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون) منذ أن بدأت الثورة السورية تتصاعد تدريجياً، من عند المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية ودستوري في سوريا إلى حد أن أيام الأسد باتت معدودة.

لكن ما خفي في هذا الموقف أنّ واشنطن ليست معنية برحيل الأسد في الوقت الحالي ويعود الأمر إلى عدة أسباب

أولاً: بالنسبة لواشنطن فإنّ ما يحدث في سوريا ورحيل الأسد أو انتصار الثورة لا يعد أولوية، فهي منشغلة بالانتخابات الرئاسية نهاية شهر نوفمبر العام الحالي. ولا يغدو الملف السوري في هذه الانتخابات إلا كمادة انتخابية بين الجمهوريين والديمقراطيين.

ثانيا : على الرغم من تصريحات المسؤولين الأمريكيين المطالبة برحيل الأسد فإن حقيقة الموقف من خلال مجريات الواقع لا تدل على أن واشنطن بالفعل تريد رحيل الأسد.

ثالثا: تسعى واشنطن وتدفع أيضا باتجاه تدمير سوريا وإنهاك كافة الإطراف فيها (أركان النظام والمعارضة والثوار) حتى يسهل عليها تقدير الموقف وفق مصالحها الخاصة.

الموقف الإسرائيلي

البروفسور دانيل باي رئيس منتدى الشرق الأوسط، وأحد كبار الباحثين اليهود الأمريكيين يتحدث في مقالة له بصحيفة " إسرائيل اليوم " الإسرائيلية عن الأسباب التي توجب على الغرب وإسرائيل الحفاظ على نظام الأسد واستمرار بقائه وهي:

أولاً: نظام الأسد علماني وغير أيدلوجي و"مانع" للفوضى، وسقوطه يعني حلول جماعات متطرفة محله تهدد استقرار المنطقة.

ثانيا: بقاء الصراع في سوريا مفتوحاً مفيد للغرب لأنه سيضعف القوى السنية والشيعية، في الوقت ذاته يكرس الصدع بين إيران والعرب.

ثالثا: من سيحل محل الأسد لن يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل، لذا يجب عدم تسليح " المتمردين والامتناع عن تدشين مناطق حظر طيران"

رابعا: يرى بايس أن على الغرب سيتدخل فقط من أجل السيطرة على مخزون السلاح الكيماوي الضخم فقط لمنع وصوله للإسلاميين[1]

الموقف الأوروبي:

لا ينسى السوريون بالطبع المؤتمرات التي عقدت في أكثر من عاصمة أوروبية من أجل "نصرة الشعب السوري"، لكن هذه المؤتمرات لم تحقق من عنوانها شيئاً.

فدولة مثل فرنسا تحدث مسؤولوها غير مرة على ضرورة رحيل الأسد وإنهاء إراقة الدم السوري، وتحدثوا أيضاً عن ضرورة الأعداد جيداً في مرحلة ما بعد الأسد.

ودولة مثل بريطانيا أعلن وزير خارجيتها وليام هيج مؤخراً عن فتح قنوات اتصال مع الجيش السوري الحر فقط من أجل "توحيد المعارضة"، وللمفارقة لم يطرق الوزير إلى موضوع دعم الثوار بالسلاح في مواجهة قوات نظام بشار الأسد.[2]

---

[1] عبد الله تركماني، **" أسباب تأخر الشباب السوري لدوره في التغيير".** (مواضيع و ابحاث سياسية ك الحوار المتمدن)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247860 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/09، على الساعة 12:39.

[2] عبد الله تركماني ،**( نفس المرجع )** .

**آفاق التحول الديمقراطي في دول الخليج العربي**

بالنسبة لدول الخليج العربي التي قد تبدو أحيانا ابعد من الدول العربية الأخرى إلى المطالبة بالتحول الديمقراطي بسبب أوضاعها الاقتصادية التي تعد أفضل حالا غير أنها قد تفاجئ القوى السياسية والمجتمعية والباحثين والأنظمة أيضاً، والدول ذات النفوذ في المنطقة، بحجم وتجاوب الشباب ومختلف فئات الشعب منها إلى انتهاج مسار التحول الديمقراطي بناءا على الدلائل التالية:

1- إن دول المنطقة مهيأة تماماً لحركة التغيير وشعرت بها كسائر الشعوب العربية تواقةً للحرية والكرامة والعدل، ولإقامة أنظمة تحترم حقوق الشعب والمواطن، وعلى امتداد العقد الماضي، فقد شهدت بلدان المنطقة حركات سياسية ومطلبيه، إما لتدعيم المكسب أو لتحقيق مكاسب ديمقراطية وحقوقية، ومثال ذلك حركة «نبيها خمسة»، ونيل المرأة حقوقها السياسية، وإقالة الوزارات المتتالية برئاسة الشيخ ناصر الصباح في الكويت، والحركة الدستورية في البحرين والحركة المطالبة بدستور عقدي وحقوق إنساني في السعودية والمطالبة بدستور ديمقراطي ومجلس وطني كامل الصلاحيات في الإمارات والمطالبة بتفعيل الدستور في قطر، وغير ذلك من المطالب الكثيرة التي تتمحور بشأن نظام حكم دستوري ديمقراطي.

2- شهدت السنوات العشر الماضية ثورة المعلومات والاتصالات وكانت دول الخليج في قلب هذه الثورة، كما كان الشباب من الرواد فيما أضحى يعرف بثورة التواصل الاجتماعي. أدى إلى تنظيم مجموعات الحوار باستخدام الإنترنت. وبالفعل فقد نجحت مجموعات شبابية في الطرح والترويج والتعبئة لقضايا سياسية وديمقراطية واجتماعية وقد ذكرنا بعضها سابقاً، وهذا التحرك لا يقتصر على الفضاء الافتراضي بل تطور أيضاً إلى التحرك على الأرض في صورة مظاهرات واعتصامات واحتجاجات أنزلت عشرات الآلاف إلى الشارع وأضحت مساحة الإرادة في الكويت مثالاً وعنواناً لهذا التحرك.[1]

[1] عبد النبي العكري، **"الربيع العربي وآفاق التحولات الديمقراطية في الخليج"**، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3408 - الجمعة 06 يناير 2012م الموافق 12 صفر 1433هـ، ص6.

3- انخراط الشباب من الجنسين بشكل متزايد في الشأن العام والنضالات السياسية والمجتمعية، سواء في إطار منظمات قائمة أو استحداث منظمات جديدة أو تشكيل حركات وشبكات خاصة بهم

**آفاق التحول الديمقراطي في الأردن**

أما في الأردن فقد تم إجراء تعديلات دستورية ايجابية في السنتين الأخيرتين ومن ضمنها تأسيس محكمة دستورية وهيئة مستقلة للانتخابات، لكن هذه الخطوات لا تكفي لإقناع الأردنيين بجدية واستمرارية عملية الإصلاح. فالملك عبد الله بحاجة إلى أن يبدأ اليوم بعملية تعالج المطالب الرئيسة الثلاث:

1- يجب تغيير قانون الانتخاب لزيادة إعداد المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية في كل دورة انتخابية. وستساعد خطة تدرجية مع وجود جدول زمني البدء لتنفيذها على تطوير ثقافة حزبية حقيقية تسمح للأحزاب في أن تؤسس نفسها، وسيفضي هذا الأمر إلى إعادة تدريجية لتوزيع ميزان القوة بعيدا عن السلطة التنفيذية المهيمنة إلى برلمان أكثر تمثيلا يعكس آمال وقلق الناس.

2- محاربة الفساد بشكل مباشر، فهذه مسألة توحد كل مطالب الأردنيين، وهناك حاجة لاتخاذ خطوات ليس فقط لتحويل قضايا معروفة للمحكمة لكن أيضا لمأسسة مجموعة من القوانين التشريعية تجعل من الصعوبة بمكان أن تتكرر ممارسات الفساد وتوفر رقابة مؤسسية لمنع المخالفات وإساءة الاستعمال عندما تحدث.

3- هناك حاجة لتطوير خطة اقتصادية لتحرير الأردن من النظام الرعوي التاريخي وان تنتقل البلد إلى اقتصاد يستند على الكفاءة والجدارة. ومثل هذه الخطة عليها أن تتعامل مع الوقت مع المشاكل المزمنة لقضايا البطالة والاعتماد على المساعدات الخارجية ولكنها يجب أن لا تتجاهل احتياجات الناس الأقل حظا.[1]

---

[1] مروان المعشر، **"المعشر ينتقد تراجع مؤشرات التحول الديمقراطي في الأردن"** ، أفاق نيوز، http://www.afaqnews.net/news/get_news_det/1/13482.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/09، الساعة 21:07.

**أفاق التحول الديمقراطي في المغرب**

في المغرب في ضل التحكم الشبه الكامل في المشهد السياسي المغربي من طرف الدولة و آلياتها، تحركت شعوب المنطقة و خاصة بعد الثورتين الشعبيتين في تونس و مصر، هذه التطورات على الصعيدين الوطني و الإقليمي أدت بالشباب المغربي إلى محاولة القيام بثورة بغية التحول الديمقراطي.

من المؤكد أن المغرب يوجد الآن في مفترق الطرق. فالمغرب مرشح اليوم أكثر من أي وقت مضى على تطورات مثيرة حيث يوجد الآن لاعبين أساسين، يختلفان من حيث الإمكانيات و الاستعدادات و الأدوات. فمن جهة هناك حركات مطالبة بالتغيير ضعيفة التنظيم و مدعومة بتحالف هش مكون عموما من اليسار الراديكالي و الإسلاميين و الامازيغيين و الحقوقيين. ومن جهة ثانية هناك النظام بتاريخه العنيف، مدعوما من طرف كل من لا مصلحة له في أي تغيير من ذوي أصحاب المصالح و النفوذ. و خارجيا مدعوما من طرف الغرب و خاصة من طرف فرنسا و الولايا ت المتحدة .

فمن الواضح إذن أن المعركة ليست متكافئة. فلولا الظروف الدولية و الإقليمية الملائمة لتصعيد النضالات، لقلنا بان معركة التغيير مستحيلة و خاصة أن النظام أعطي أوامره لتركيع حركة 20 فيفري بكل الأساليب، إذ في الوقت الذي تقمع فيه قوات القمع المتظاهرين، يحرك المخزن الآلة الإعلامية لتشويه الحركة وعزلها محاولا تقسيمها إلى متطرفين و معتدين.

والمغرب كباقي شعوب المنطقة مقبل على تحولات عميقة من منطق "الحتمية التاريخية"، لكن من المؤكد بان قوى الرجعية والمحافظة ستقاوم التغيير بعنف، لذلك لابد للاستعداد للمقاطعة الشاملة لدستور المنوني ومن معه وإبداع أساليب نضالية سلمية تكون في مستوى المرحلة.[1]

[1] سعيد العمراني،**"عملية التحول الديمقراطي في المغرب بعد 20 فبراير: التحديات و الأفاق"** ، موقع الريف ، http://www.rif7.net/details-927.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/04/08 الساعة 21:09.

## خلاصـــــــــة

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه وأن الوطن العربي قد سجل في مسيرته حدثا فريدا من نوعه ومناقضا للأطروحات المنتقدة للمنظمة العربية والتي اعتبرها البعض من أكثر المناطق جمودا وغير قابلة للتغيير إلا أن الأحداث أثبتت عكس ذلك وأن الشعب العربي كغيره من الشعوب يطمح إلى أن يمسه الإصلاح وأن يحيا في مجتمع ديمقراطي على أساس العدالة والمساواة والحرية فبرغم من العوائق التي تواجهه إلا أنه يمكن للمستقبل أن يتخطى العقبات ويحيا الشعب غي مجتمع يضمن الاتصال الدائم بين السلطة والمجتمع.

إلا أن هذا الحدث الديمقراطي العربي يمكن أن يشهد عوائق عديدة متصلة بطبيعة المجتمع و مدى تماسكه أو تنوعه كذلك التدخلات الأجنبية التي تؤثر على سيرورة عملية التحول الديمقراطي . فسوريا مثلا تشهد تعثرا شديدا مقارنة بمصر و تونس فحجم العنف الغير مسبوق فيها و كذلك طول المدة دون تغير واضح على مسار العملية يدعو إلى التساؤل عن الأسباب المؤدية لهذا الاختلاف.

إن المجتمع السوري مكون من خليط ديني و مذهبي قسم إرادة الشعب ، حيث أن قيام الثورة لم يوحد المطالب الشعبية فيها بل أيقض انقسامات و تناحرات مذهبية في أطرافه كذلك أجج التدخل الأجنبي من هذه الصدامات ، فالانقسامات الدولية بين مؤيد و معارض للنظام والتي اعتبرت من بقايا الحرب الباردة زادت من تعقيد المسالة في سوريا و جعلت من قضية الحسم فيها عملية مبهمة.

و مما لا يمكن إنكاره أن هناك دول عربية كثيرة قابلة للمرور على عملية التحول الديمقراطي ، إلا أن طبيعة هذه العملية و نوعها و المراحل التي تمر عليها ستكون ربما مختلفة عن التي شهدتها الدول التي سبقتها حيث تؤثر طبيعة نظام الحكم فيها بين ملكية أو جمهورية في مدى قابلية الدولة لعملية التحول الديمقراطي ، إلا أن المفاجآت التي تحملها التغيرات الدولية المتتالية لا تمكننا من استثناء أي دولة من العدوى الإقليمية .

# الخاتمة

## الخاتمة:

التحول الديمقراطي بالأساس، عملية داخلية تتعلق بالدرجة الأولى ببنية المجتمع ودرجة تطوره، وما نتج من تعبيرات وقوى اجتماعية و سياسية وثقافية، والتي تقع على عاتقها مهمة البناء الديمقراطي وبناء دولة ديمقراطية تمثل الجميع. كذلك تعتبر عملية خاصة بالدولة ما بما تحمله من مقومات لهذا التحول و بالأسباب المؤدية لهذه العملية كذلك بالمراحل التي مرت بها العملية و النمط الذي قامت به.

إلا انه لا يمنع وجود بعض التشابه بين حالة دولة و أخرى مثل التحول الديمقراطي في مصر و في تونس ، حيث تتشابه الحالتان التونسية والمصرية في أكثر من زاوية تميزهما عن بقية الانتفاضات والثورات العربية، فانهيار النظام جاء على عكس التوقعات كلها، سريعاً ومباغتاً، وعبر تحركات جماهيرية واسعة فجّرها الشباب بسبب مشاعر اليأس والإحباط، وباستخدام وسائل الاتصال والإعلام الجديد، بينما عرقلت الانتماءات القبلية والجهوية والطائفية الانتفاضات الشعبية في سورية ، ولم تمكنها من تحقيق أهدافها حتى اليوم.

نجحت الثورتان في تونس ومصر في تحقيق كثير من أهدافهما بكلفة بشرية ومادية، وفي فترة زمنية أقل بكثير من الانتفاضات والثورات العربية الأخرى، ربما بسبب انقسام الجيش، كما لم تكن هناك زعامات أو برامج سياسية متفق عليها، وهي نقاط قوة ساعدت في حسم مسألة الحشد والتجميع السريع على أهداف عامة تتسم بالبساطة والوضوح، وتتلخص في إسقاط النظام والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

لكن الإجماع الوطني الذي ساد الثورتين المصرية والتونسية، بدأ يتآكل بعد اختفاء بن علي ومبارك – كل بطريقته وأسلوبه –، وظهرت على السطح تناقضات وتجاذبات واستقطابات تجاه مهامّ وأولويات التحول الديمقراطي وبناء نظام جديد يفترض أن يحقق أهداف الثورة وتطلعات الجماهير.حيث تعددت مظاهر الاستقطاب الفكري والسياسي في تونس ومصر بين جماعات الإسلام السياسي، وأنصار الدولة المدنية، من ليبراليين واشتراكيين وقوميين، واتخذت أشكالاً ومستويات متعددة من الصراع والصدام بشأن طبيعة الدولة ومرجعيتها،

وحقوق المرأة وحقوق الأقليات، مع بروز مشكلة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر وعلاقتها بمفهوم الوطن والمواطَنة. ويثير هذا الاستقطاب إشكالية مدى القدرة على التحول الديمقراطي في ظل مجتمع منقسم على نفسه ثقافياً وسياسياً، مع ملاحظة وجود فروق دالة في الانقسام الثقافي بين مصر وتونس.

إلا أن حالة الاستقطاب الإسلاموي المدني في مصر وتونس ، عكست مخاوف متبادلة واختلافات بشأن الانتخابات وترتيبات المرحلة الانتقالية ، وقد جاء ذلك في مجمله على حساب قضايا وأولويات أكثر أهمية من وجهة نظر رجل الشارع الذي صنع الثورة ، إذ تراجع الاهتمام بحلّ مشكلات الوضع الأمني والبطالة والعجز الاقتصادي وتدهور الأداء الإعلامي ، وغابت الرؤى الإستراتيجية الخاصة بمضمون التنمية وطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي وإجراءات تحقيق العدالة الاجتماعية، مما خلق بعض الأزمات بين الشعوب و الأنظمة السياسية الجديدة.

إلا انه يوجد بعض المعوقات التي تعرقل التحول و تجعل منه عملية صعبة ، عنيفة و طويلة الأمد مثل ما يحدث في سوريا حيث تعتبر الاختلافات الدينية و المذهبية للدولة الواحدة من أهم عوائق التحول الديمقراطي حيث تعتبر تركيبة المجتمع السوري متنوعة و أدى هذا التنوع إلى اختلاف بين مؤيد و معارض لعملية التحول الديمقراطي مما خلق اتفسامات خطيرة دالية و اشتباكات دموية أربكت الفكر العام.

أيضا التدخل الدولي و عدمه زاد من حجم الأزمة في سوريا فبينما كان التدخل الدولي هو الفصل في حالة ليبيا - رغم تباين الآراء بين معارض و مؤيد لطريقة التدخل - بقيت المصالح الخاصة هي التي تغلف الآراء الدولية مما زاد في حدة الانقسامات و أصبح الوضع السوري هو الأكثر تعقيدا .

يبدو أن التحول الديمقراطي في عالمنا العربي يستدعي وضْـع توازُن القوى بين الحكّـام العرب ومؤسسات الحُـكم والأمن من جهة ، وبين قِـوى المعارضة وأحزابها في الدّول العربية ، فالعملية السياسية في العالم العربي تنحصِـر في ثلاثة لاعبين سياسيين: نُـظم الحُـكم ومؤسساتها وقوى المعارضة، التي لا تستند إلى عقيدة دِينية، سواء أكانت

ليبرالية أو يسارية، وقِوى وحركات الإسلام السياسي، التي نبذت العُـنف وقرّرت المشاركة في العملية السياسية.

كما أن التحوّل نحو الديمقراطية، يقتضي اقتسام السلطة، ولكن الحكومات العربية برَعت في احتِـكار السلطة و إضعاف أحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، التي لم تستطع من جانبها تحقيق شعبية بين الناخبين، تجبر نظم الحكم العربية على اقتسام السلطة معها، وشرعت الحكومات العربية في إجراء إصلاحات شكلية فقط، ولم تكن مهتمّـة أبدا بخُـطوات حقيقية نحو التحوّل الديمقراطي.

# المراجع

## المـــراجــع:

### أ- الكتب:


1) أبو عامود محمد سعد ، **الرأي العام والتحول الديمقراطي** . ( القاهرة : دار الفكر الجامعي، 2010 ).

2) أحمد منصور بلقيس ، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي .** (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004 ).

3) الحامدي بشير، **الحقّ في السّلطة والثّروة والدّيمقراطيّة قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة**. ( تونس:دار اليمامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011).

4) المخادمي رزيق عبد القادر ، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة** . ( القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2007 ).

5) بشارة عزمي ، **في الثورة و القابلية للثورة** . (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، الطبعة الأولى ، 2011).

6) بنسعيد العلوي سعيد و ولد أباه والسيد ، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** . ( لبنان : دار الفكر المعاصر ،2002 ).

7) خلف البزيرات مالك و عبد الوهاب الحتاتنة احمد ، **الثورة التونسية** . (الكرك : التشور للفكر الحر ، الطبعة الأولى ، 2011 ) .

8) عبد النور ناجي ، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر** . (القاهرة : دار الكتاب ، 2010) .

9) فتحي إبراهيم عبد الله شادية، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية.** ( عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية، 2003 ).

10) فخري محمد، **من يحكم مصر بعد مبارك**.( القاهرة: كتب عربية، 2011).

11) قوي بوحنية وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي** . (عمان : دار الراية لنشر والتوزيع ، 2011 ) .

12) محمد الحداد ، **الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة و أخواتها** . (دبي : مركز المسبار للدارسات و البحوث ، الطبعة الأولى ، 2011 ) .

13) محمد حسنين حاتم، **ثورة مصرية 100/100** . (القاهرة : سلسلة كتب نظرة ، الطبعة الأولى ، 2011) .

14) نايف العكش محمد أحمد ، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**. (عمان : دار ومكتبة الحامد لنشر والتوزيع ، 2010 ).

**ب- المواقع الالكترونية:**

1) العمراني سعيد ،**"عملية التحول الديمقراطي في المغرب بعد 20 فبراير: التحديات و الأفاق"** ، موقع الريف .
http://www.rif7.net/details-927.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/04/08 الساعة 21:09.

2) المعشر مروان ، **"المعشر ينتقد تراجع مؤشرات التحول الديمقراطي في الأردن"**،أفاق نيروز،
http://www.afaqnews.net/news/get_news_det/1/13482.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/09، الساعة 21:07

3) تركماني عبد الله، **" أسباب تأخر الشباب السوري لدوره في التغيير".** (مواضيع و أبحاث سياسية ك الحوار المتمدن)،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247860 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/09، على الساعة 12:39.

4) عبد المولى عز الدين، **"أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"**. (مركز الجزيرة للدراسات)
.http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/20
1324101039595777.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/03/21، الساعة 21:45.

5) عمار محمد، **" الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا"**. (مركز الدراسات و البحوث ك السكينة للحوار) ،
http://www.assakina.com/center/parties/18329.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/09، على الساعة 10:56.

6) فايد عمار أحمد ، **"مصر تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم "** ، (مركز الجزيرة للدراسات) ، [73]
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/2012715124
47968765.htm تم الإطلاع عليه بتاريخ 2013/04/08، على الساعة 14:21.

7) محمد صافيناز احمد ، **"عام من الثورة : المسار و التحديات "**. (مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية )
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=55 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/03/15، الساعة 21:45.

**ج- مواقع باللغة الأجنبية:**

1) Kenneth Roth ،report, **"World Report 2011» Human** Rights Watch تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/03/18 على http://www.hrw.org/node/104649 الساعة 08:02.

**د- المجلات و الجرائد :**

1) العكري عبد النبي، **"الربيع العربي وآفاق التحولات الديمقراطية في الخليج"**، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 3408 - الجمعة 06 يناير 2012م الموافق 12 صفر 1433هـ، ص6.

# الفهرس

# الفهـــــــرس



**المقدمة العامة**.....-1-

**الفصل الأول مفهوم التحول الديمقراطي**.....-7-

مقدمة الفصل الأول .....-8-

المبحث الأول: تعريف وعوامل التحول الديمقراطي.....-9-

المبحث الثاني: مراحل التحول الديمقراطي.....-19-

المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي.....-22-

خلاصة.....-22-

**الفصل الثاني التحول الديمقراطي في تونس ومصر** .....-25-

مقدمة الفصل الثاني.....-26-

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في تونس..... -27-

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في تونس.....-27-

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في تونس.....-33-

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي في تونس.....-39-

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في مصر.....-41-

المطلب الأول: عوامل التحول الديمقراطي في مصر.....-42-

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي في مصر.....-45-

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي في مصر.....-48-

خلاصة.....-49-

**الفصل الثالث آفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** .....-52-

مقدمة الفصل الثالث.....-52-

المبحث الأول: عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي.....-53-

المبحث الثاني: آفاق التحول الديمقراطي في الوطن العربي.خلاصة.....-58-

خلاصة .....-66-

**الخاتمة**.....-67-

**قائمة المراجع** .....-71-

**الفهرس**.....-75-